

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 2000-2017

إشراف الأستاذ(ة):

رياض موساوي

من إعداد:

زكرياء ثابت

نبيل حداح

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر ب-	عادل طلبة
مشرفا ومقرا	أستاذ محاضر ب-	رياض موساوي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر ب-	عثمان عثمانية

السنة الجامعية: 2017 / 2018

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



« وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

## شكر وتقدير

الحمد لله الواجب الوجود، الدائم العطاء والوجود، الموجود قبل كل موجود والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا وحبیبنا وعظیمنا وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ملئ العلى بكماله، كشف الدجى بجماله، عظمت جميع خصاله، صلوا عليه وآله، صلى الله عليك يا سيدي يا رسول الله.

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

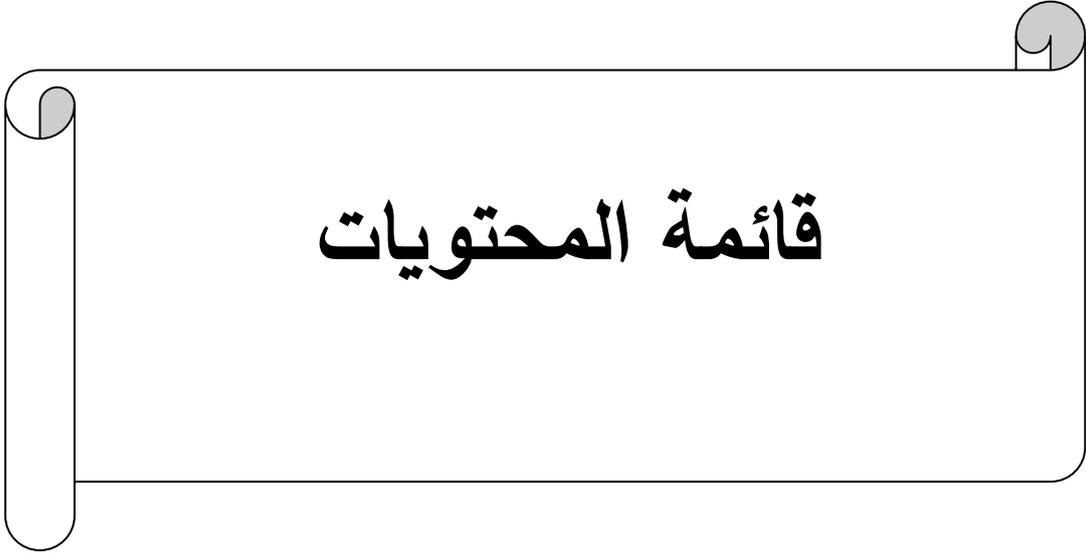
نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة هو الذي رزقنا من العلم ما لم تكن نعلم وأعطانا من القوة ما نحتاجه للوصول كل هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بأرقى وأسمى عبارات الشكر الجزيل إلى من يقول فيهم الشاعر:

كاذ المعلم أن يكون رسولا	فم للمعلم وقه التبجيلا
يبني وينشئ أنفساً وعقولا	لأعلمت أشرف أو أجل من الذي
علمت بالقلم القرون الأولى	سبحانك اللهم خير معلم
وهديته النور المبين سبيلا	أخرجت هذا العقل من ظلماته

أستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل "رياض موساوي" على مجهوداته الكريمة التي بذلها والتوجيهات التي قدمها والثقة التي وضعها فينا والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل المتواضع والى كل من وجهنا في اعداد المذكرة.

كما لا ننسى كل الذين أخذوا بأيدينا وكان لهم الفضل الكبير في إفادتتنا وتوير طريقنا بالعلم. إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون السراء والضراء ولول بكلمة طيبة فجاز الله الجميع خير جزاء.



# قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	بسملة
-	شكر وتقدير
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الاشكال
-	قائمة الجداول
أ-و	مقدمة عامة
24-01	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
04	المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية
06	المطلب الثالث: اهداف السياسة المالية
08	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
08	المطلب الأول: سياسة الانفاق العام
13	المطلب الثاني: السياسة الضريبية
16	المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة
19	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
19	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية
21	المطلب الثاني: العوامل الادارية
22	المطلب الثالث: العوامل السياسية
24	خلاصة
53-25	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>
26	تمهيد
27	المبحث الأول: مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر
27	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

## قائمة المحتويات

29	المطلب الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المبحث الثاني: اساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
39	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
45	المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر
45	المطلب الأول: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
48	المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
51	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
53	خلاصة
92-54	الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)
55	تمهيد
56	المبحث الأول: أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)
56	المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر
63	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
68	المطلب الثالث: انعكاس سياسة الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
71	المبحث الثاني: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)
71	المطلب الأول: تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر
77	المطلب الثاني: التحفيزات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## قائمة المحتويات

80	المطلب الثالث: انعكاس السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
85	المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل السياسة المالية المنتهجة (2000-2017)
85	المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار لسنة 2017
87	المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)
89	المطلب الثالث: تحديات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
92	خلاصة
97-94	الخاتمة العامة
105-98	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق



# قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
58	نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017)	01
60	تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2017)	02
60	نسبة نمو نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر (2000-2017)	03
62	تطور الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)	04
66	التوزيع النسبي لعدد المشاريع حسب القطاع خلال سنة 2016	05
67	عدد المشاريع حسب كل منطقة خلال سنة 2016	06
69	تطور نفقات الهياكل القاعدية والاشغال العمومية مقارنة مع نفقات التجهيز (2000-2004)	07
69	تطور نسبة نمو كل من نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر (2000-2017)	08
72	تطور الجباية العادية في الجزائر (2000-2017)	09
75	تطور الجباية البترولية في الجزائر (2000-2017)	10
75	تطور أسعار النفط في الجزائر (2000-2017)	11
76	تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر (2000-2017)	12
77	تغطية الإيرادات الضريبية للإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)	13



# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017)	57
02	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2000-2017)	63-64
03	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016	65
04	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016	67
05	نفقات الهياكل القاعدية والاشغال العمومية خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي	68
06	تطور الجباية العادية في الجزائر (2000-2017)	71-72
07	تطور الجباية البترولية وأسعار النفط في الجزائر (2000-2017)	74
08	اهم الاتفاقيات المتعلقة بالازدواج الضريبي (2000-2017)	81
09	معامل حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في الإيرادات الضريبية	82-83
10	الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار لسنة 2017	85
11	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2017)	89

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، كونها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني من خلال الإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام والإيرادات العامة، فهي تسعى إلى التأثير على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب من خلال الاستعانة بادوتها، حيث يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملاً مسانداً في دعم الاقتصاد والقضاء على المشاكل التي تعيق استقراره، المساعدة على تحفيز الاستثمار، تقليل حدة الفقر وغيرها، كما يمكن أن تكون سبباً في فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرامج التنموية.

لقد عرفت السياسة المالية منعطفها الحقيقي بعد الإزمات الاقتصادية، خصوصاً بعد أزمة الكساد الكبرى سنة 1929، مما استدعى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للحد من وقوع الإزمات خصوصاً على المستوى المعيشي والاجتماعي، حيث أصبحت الدولة ترى من واجبها توجيه النشاط الاقتصادي، بتغيير نظرتها تجاه الضرائب والنفقات التي تعتبر وسيلة تنفيذ لا مجرد تحصيل و صرف، بالتالي فإن السياسة المالية وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلالها يمكن للدولة إزالة عراقيل التنمية واستغلالها في فتح المنافذ لجلب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، حيث تؤثر سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية بالتحديد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استغلالها الأمثل.

نظراً للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية للدولة، اضحى من أولويات الدخول في دائرة التطور الاقتصادي، حيث تحرص العديد من الدول إلى بذل جهوداتها لتوفير مناخ العمل الاستثماري المستقر والأمن، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل الذي يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها للبلد المضيف، هذا لما يوفره هذا النوع من الاستثمارات من عوائد اقتصادية، تقنية، اجتماعية وغيرها. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مؤشرات العولمة ودلالاتها، ذلك نتيجة لانتشاره الواسع، الشيء الذي تمخض عنه رفع المزيد من القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية. تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك من خلال تفعيل السياسة المالية بجانبها الجبائي والإنفاقي، التي تؤدي بفاعلية إلى تعظيم حجم

الاستثمارات ذات الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر بفاعلية فقد باشرت الجزائر منذ سنة 2000، عملية الانفتاح الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، بإصلاح نظامها المالي وقوانينها الاستثمارية، فضلا عن منح الحوافز والتسهيلات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية على التدفق الى الجزائر.

### 1- الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:  
ما أثر السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟  
بهدف الإجابة عن السؤال الرئيسي لابد من تقسيمه الى أسئلة فرعية كالتالي:  
-ما المقصود بالسياسة المالية؟ وماهي أبرز ادواتها؟  
-لماذا يتم اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر؟  
-كيف تنعكس السياسة المالية في الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

### 2- الفرضيات

على ضوء التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:  
-يعد الاستغلال الأمثل لأدوات السياسة المالية كفيلا بتحقيق التطور الاقتصادي للدولة؛  
-نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بتوفير ظروف مناخية، شروط اقتصادية، أمنية وسياسية ملائمة؛  
-تؤثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام.

### 3- أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة الى جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:  
-محاولة الالمام بالسياسة المالية وإبراز اهم ادواتها؛  
-إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التطور والتنمية أثره على اقتصاد الدولة؛  
-محاولة تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ذلك في إطار التحفيز الضريبية والبرامج التنموية؛  
-إبراز مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لدى اهم المؤشرات الدولية للاستثمار.

#### 4- أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالاقتصاد الوطني ومدى احتياج الجزائر لهذا النوع من الاستثمارات نظرا للوضعية التي يعرفها الاقتصاد الوطني بصفته اقتصادا ريعيا مرتبطا بالمحروقات، الامر الذي استدعى تبذل كل الجهود لاستقطاب أكبر حد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل كبير على المستثمر الأجنبي واستقطابه بتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

#### 5- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها في الآتي:  
- البحث في السياسة المالية كونها موضوع ذو أبعاد اقتصادية لضبط التوازن المالي وتمويل الميزانية العامة للدولة؛  
- تزايد اهتمام الجزائر بتطوير محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؛  
- الوقوف على انعكاس السياسة المالية المنتهجة في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المشاريع التنموية والتشريعات المتعددة.

#### 6- المنهج المتبع

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع واختبار الفرضيات الموضوعية، تم الاعتماد على الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع خاصة في ابراز الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم المنهج التحليلي في الفصل الثالث للوقوف على مدى تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما تم اتباع المنهج التاريخي في تتبع مسار الانفاق العام، الإيرادات الضريبية وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### 7- حدود البحث

تعتمد الدراسة على الحدود الزمنية والمكانية الآتية:

#### - الحدود الزمانية

نظرا لتزايد اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، تنامي الإيرادات والتوسع في الانفاق

تم اختيار الفترة (2000-2017)، كون سنة 2000 مرحلة تنمية جديدة عرفتها الجزائر، مما يمكن من دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياسة المالية المنتهجة خلال هذه الفترة.

#### -الحدود المكانية

دراسة حالة الجزائر.

#### 8- هيكل البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول اثنين منهما نظري والفصل الثالث تطبيقي، تتقدمهم مقدمة عامة ويليهما كل من الفصل الأول الذي يقوم بدراسة الإطار النظري للسياسة المالية تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل الى السياسة المالية، خصص المبحث الثاني الى أدوات السياسة المالية والمبحث الثالث تناول العوامل المؤثرة في السياسة المالية، كما يعالج الفصل الثاني الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وهو مقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ورد فيه مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثاني بعنوان اساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثالث تناول تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر، اما بخصوص الفصل الثالث فقد تناول انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017) من خلال ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اما المبحث الثاني خصص الى أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمبحث الثالث تناول تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### 9-دراسات سابقة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة السياسة المالية وارتباطها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-محمد إبراهيم مادي، بعنوان "فاعلية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)"

تطرق الباحث الى الأدوار المهمة التي تلعبها السياسة المالية في التأثير على مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

من خلال معالجته للموضوع توصل الى عدة نتائج منها:

-ان السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الانفاق العام تهدف الى زيادة الإنتاج الوطني وتنشيط الطلب الا ان هذه الغاية لم تحقق بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته؛

-لم تستطع السياسة المالية في الجزائر التخلص من تبعية قطاع المحروقات؛

-للسياسة المالية مكانة أساسية في للتأثير على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال ادواتها.

-سالكي سعاد، بعنوان "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة

بعض دول المغرب العربي-

تطرقت الباحثة الى ابراز تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري خصوصا في دول المغرب العربي على وجه التحديد الجزائر وتونس، ذلك لتحقيق التنمية وتكيف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي.

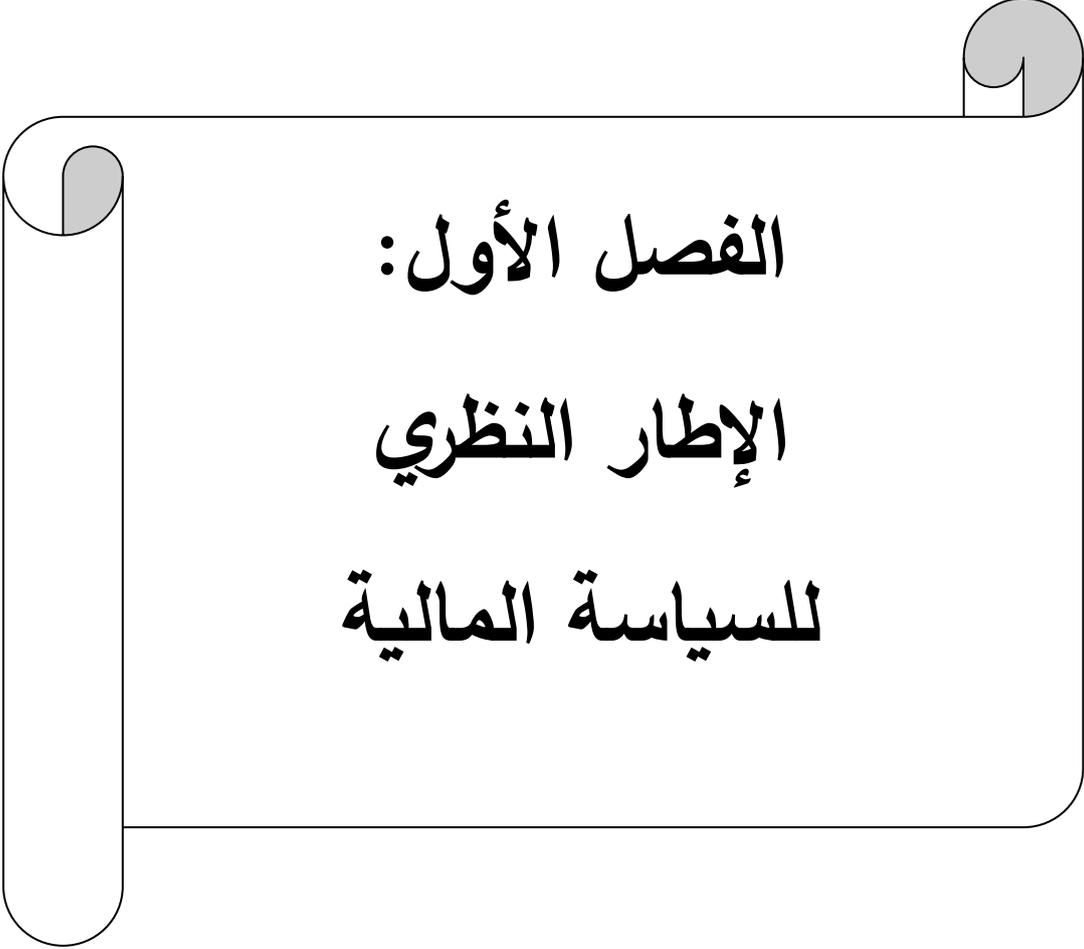
خلصت الباحثة من الى بعض النتائج، منها:

-السياسة المالية في تونس أثبتت جدواها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-أن تونس هي الأفضل مقارنة بالجزائر من حيث نوع وكم الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي؛

-أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، حيث لم تجدي نفعاً حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي.



الفصل الأول:  
الإطار النظري  
للسياسة المالية

### تمهيد

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية، حيث تمثل دراسة للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، فهي تشتمل على مجموعة من الأدوات لكل واحدة منها مميزات وتتنجلى فعاليتها في توظيفها السليم في مجالها المحدد. كما أن السياسة المالية تحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة تخصيص الموارد من أجل ذلك تلجأ إلى زيادة أو تخفيض النفقات العامة والضرائب بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف المرجوة بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى على غرار السياسة النقدية، ذلك بإبراز فعالية كل منهما في التأثير على التوازن الاقتصادي العام.

من أجل الامام بالجوانب المتعلقة بالسياسة المالية، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث

كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية؛
- ✓ المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية؛
- ✓ المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

## المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من المفاهيم التي مرت عليها تحولات كبيرة في التاريخ الاقتصادي فهي المرآة التي تعكس الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتشكل انعكاسا له في كل عصر. كما تعكس السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، بغية تغطية الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة<sup>1</sup>. تتعدد تعاريف السياسة المالية نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- السياسة المالية برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع<sup>2</sup>.
- السياسة المالية مجموعة من الأهداف، التوجيهات، الإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني بهدف المحافظة على استقراره العام، تنميته، معالجة مشاكله إضافة الى مواجهة كافة الظروف المتغيرة<sup>3</sup>.
- السياسة المالية هي تلك السياسات، الإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-الهامل أبو الروس، تحليل السياسات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 32.

<sup>2</sup>-عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادي القومي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص: 13.

<sup>3</sup>-محمود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر- 1990/2004، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 52.

<sup>4</sup>-حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 44.

-السياسة المالية هي نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة، الضرائب القروض وجميع عناصر الميزانية العامة للدولة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية<sup>1</sup>.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني، دفع عجلة التنمية، إشاعة الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع إضافة إلى الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

### المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ذلك باتخاذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات نفقاتها وإيراداتها، ذلك باتباع السياسة المالية المناسبة، أي عليها أن تقرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عليها من عجز أو فائض من هنا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية:

### الفرع الأول: سياسة التمويل بالعجز

تؤدي هذه السياسات في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازني، الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. يتم تمويل هذه السياسات عن طريق مجموعة من الآليات<sup>2</sup>:

### أولاً: التوسع في النفقات العامة

تتمثل هذه السياسة في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين

<sup>1</sup>-محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 312.

<sup>2</sup>-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 203.

عن العمل وغيرها، تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا، هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار.

### ثانيا: التسريع في سداد جزء من القروض العامة

حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، يكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

### ثالثا: تخفيض الإيرادات الضريبية

ان الهدف من تخفيض الإيرادات الضريبية هو إعطاء قوة شرائية جديدة في المجتمع، إذ أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا بشرط ان ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

### الفرع الثاني: التمويل بالفائض

يوجد أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من السياسة المالية<sup>1</sup>:

### أولا: التقليل في النفقات العامة

يندرج ذلك ضمن الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام، حيث يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة، بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها وهذا اعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي.

### ثانيا: التوسع في إصدار القروض العامة

يعني ذلك أن تقترض الدولة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

<sup>1</sup>بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر - 2004/1994، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، 2007/2006، ص:63.

### ثالثاً: زيادة الإيرادات الضريبية

يستعمل هذا الأسلوب خاصة عند وجود تضخم، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد وقد يصبح لهذه السياسة أثر عكسي، إذا كانت الضرائب تنصب على تقليص الاستهلاك بالتالي المساس بالقدرة الشرائية للأفراد وخاصة أصحاب الدخل الضعيف.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

عند قيام الدولة بإعداد السياسات الاقتصادية فإنها تحرص على تحديد أهدافها بدقة فالسياسة المالية كأحد أهم السياسات الاقتصادية لها هي الأخرى أهدافها التي يتم الوصول إليها عن طريق أدوات محددة ويمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في:

#### الفرع الأول: التوازن المالي

يقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا لأغراض الإنتاجية، أن يتسم النظام الضريبي بالمرونة والملائمة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي بمعنى<sup>2</sup> الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، هذا يعني أنه يتعين على الدولة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام، للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على إنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الدولة أن تمتنع على التدخل المباشر وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك وينبغي ألا تقلل المنافع التي يحصل عليها المجتمع في الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص، عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معها إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الجدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي

<sup>1</sup>-سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت، 2000، ص: 161.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص: 161.

للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الدولة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

### الفرع الثالث: التوازن العام

يعبر عن التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الدولة) وبين مجموع الناتج الوطني، لتحقيق هذا الهدف تستخدم الدولة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على أفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة أو المساواة ويستلزم ذلك أن تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية الاقتصاد المصري

نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، مصر، العدد: 42، 2009، ص: 42.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص: 43.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

ان سعي الدولة لتحقيق اهداف سياستها المالية، تكون في مجملها باتخاذ قرارات وإجراءات مناسبة مما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للدولة، مبرزة ذلك عن طريق جملة من أدوات السياسة المالية، التي يجب ان تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وغيرها، لتحقيق فعاليتها المرجوة منها.

### المطلب الأول: سياسة الانفاق العام

تتجلى سياسة الانفاق العام من خلال تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتلبية الحاجات العامة للأفراد وسعيها وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم.

### الفرع الأول: مفهوم الانفاق العام

يعرف الإنفاق العام على انه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"<sup>1</sup>.  
أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام وترتبط بأهداف السياسية المالية المتفق عليها المرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع<sup>2</sup>.

من خلال التعريف نجد أن الإنفاق العام يقتضي توفر بعض الأركان<sup>3</sup> حتى يكون إنفاقا عاما:  
- يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود، فالدولة تقوم بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها وتسيير مرافقها؛  
- يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة؛

<sup>1</sup>-مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2008، ص: 50.

<sup>2</sup>-عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، لبنان، دون سنة نشر، ص: 63.

<sup>3</sup>-مصطفى الفار، مرجع سابق، ص: 51.

-لتكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة ومفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا.

### الفرع الثاني: تقسيمات الانفاق العام

يعتبر ازدياد وتنوع مقاصد الإنفاق العام أحد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك نجد أن كل دولة قد اتبعت نمطا معيناً من التقسيم لنفقاتها، ذلك تلاءماً مع حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن حصر هذه التقسيمات على أساس معايير<sup>1</sup>، تتنوع النفقات العامة تبعاً لها كما يلي:

### أولاً: حسب المعيار الدوري

يعتمد هذا المعيار تقسيم النفقات إلى نوعين، نفقات عادية ونفقات غير عادية، كما يلي<sup>2</sup>:

#### 1- النفقات العادية

تتسم هذه النفقات بالدورية، التكرار وضمن مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، من أمثلتها : الرواتب والأجور، فوائد الدين العام، نفقات الصيانة...الخ.

#### 2- النفقات غير العادية

تتميز النفقات غير العادية بعدم الدورية والتكرار ولا تظهر إلا في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، بحيث تتجاوز أثارها حدود الفترة المالية العادية، هذا النوع من النفقات يكون عادة مخصص لتكوين رأس المال الثابت كالنفقات الاستثمارية الضخمة، إضافة إلى نفقات الظروف الطارئة، غير العادية من الكوارث الطبيعية وكذا الحروب وغيرها من الأمور غير المتوقع حدوثها والتي لم يرصد لها من قبل أية نفقة. من خلال هذا المعيار يظهر ما يلي:

-وجوب تمويل النفقات العادية من موارد عادية وان لا يعتمد على مورد غير عادي لتمويل نفقة عادية متكررة سنوياً؛

-ضرورة تكوين ميزانية غير عادية للنفقات غير العادية، إلى جانب الميزانية العادية.

<sup>1</sup>-محمود درواسي، مرجع سابق، ص: 63.

<sup>2</sup>-حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 56.

### ثانيا: حسب المعيار الإداري

تبعاً لهذا المعيار، يتم تقسيم النفقات تبعاً للوحدات والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسية والتي تباشر الإنفاق الحكومي فنجد فيه<sup>1</sup>: النفقات المركزية والنفقات اللامركزية.

#### 1- النفقات المركزية

هي النفقات التي تقوم السلطات المركزية بإنفاقها لصالح الوطن بأكمله، تتمثل في نفقات الأمن الداخلي، العدالة، الصحة والتربية والتعليم.

#### 2- النفقات اللامركزية

هي التي تقوم بإنفاقها السلطات الحكومية اللامركزية كالولاية، البلدية والمجالس المنتخبة، فهي تخص النطاق المحلي فقط.

يتبين من هذا المعيار أنه يثير بعض الصعوبات نظراً لتعدد الأجهزة الإدارية وتشابكها مع بعضها البعض، إلا أن ما يحسب له أنه يتيح للسلطتين التنفيذية والتشريعية فرصة الرقابة الإدارية والقانونية على النفقات المركزية واللامركزية، مما يساعد على توجيهها نحو القنوات السليمة.

### ثالثاً: حسب المعيار الوظيفي

حسب هذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة تبعاً للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة لهذا يتم تصنيف هذه النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، تقسم إلى<sup>2</sup>:

#### 1- نفقات الخدمات العامة

هي الخدمات التي تعبر عن سيادة الدولة مثل: نفقات الأجهزة الحكومية، الإدارات المالية، الشؤون الاقتصادية والشؤون الخارجية كرواتب الموظفين.

#### 2- نفقات الخدمات الجماعية

هي النفقات المخصصة للخدمات الضرورية لحياة المجتمعات مثل: نفقات المواصلات، الاتصالات، الطرق، الشوارع وغيرها.

<sup>1</sup>-مصطفى الفار، مرجع سابق، ص: 57.

<sup>2</sup>-محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص: 23.

### 3-نفقات الخدمات الاجتماعية

هي النفقات المخصصة لدعم التحويلات الاجتماعية بصفة عامة، مثل: نفقات التربية والتعليم، الثقافة، التدريب والتأهيل، الصحة، الرياضة، الرفاهية الاجتماعية وغيرها

### 4-نفقات الخدمات الاقتصادية

لعل من أبرز نفقات الخدمات الاقتصادية: نفقات المشروعات الزراعية، الصناعية، نفقات التجارة، الثروة المعدنية والنقود وغيرها.

بالنظر إلى تقسيمات النفقات العامة حسب هذا المعيار، يلاحظ أن أنواع النفقات لكل مجتمع أو دولة معينة في تطور مستمر، هذا ما سيؤدي إلى تقسيم أكثر فأكثر.

### الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف النظام الاقتصادي السائد بها ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي، ذلك كون النشاط المالي للدولة يزداد مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها<sup>1</sup>، يرجع هذا إلى عدة أسباب، أهمها:

#### أولاً: الأسباب الظاهرية

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، تكمن هذه الأسباب في<sup>2</sup>:

#### 1-تدهور قيمة النقود

يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتية من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، ذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، بذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمتمثلة باتساع نشاط الدولة.

#### 2-زيادة عدد السكان

الاتجاه الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى، من أجل أن تستطيع الدولة تقديم نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع يتوجب

<sup>1</sup>-فرحي محمد، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص: 245.

<sup>2</sup>-الهامل أبو الروس، مرجع سابق، ص: 64.

عليها زيادة النفقات العامة خلال تلك السنة مقارنة بالسنة الماضية، بنفس نسبة الزيادة السنوية في السكان، لذا في هذه الحالة لا تعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية.

### ثانياً: الأسباب الحقيقية

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، ترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالباً بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وترجع هذه الزيادة في النفقات العامة للأسباب التالية<sup>1</sup>:

#### 1- الأسباب الاقتصادية

هي نتائج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد فضلاً عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها للنشاط أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض.

#### 2- الأسباب السياسية

تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية، مثل زيادة ديمقراطية الحكم وجعل محاربة الفساد وغيرها. مثل هذه المعطيات تؤدي إلى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعياً لإرضائهم وتنفيذاً لمتطلبات هذه الأوضاع.

#### 3- الأسباب الإدارية

يؤدي سوء التنظيم الإداري، عدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، تطور وظائف الدولة، الارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ، بل وأكثر من يمثل عبئاً إضافياً على موارد الدولة وإن كانت هذه الزيادة حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجاً مباشراً، باعتبارها تؤدي إلى زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد، لكن تؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 72.

### المطلب الثاني: السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات، يمكن الدولة من القيام بالدور المنوط لها، بالتالي فإنه يجب التركيز على مجموعة من المحددات والقواعد عند رسم أي سياسة ضريبية.

### الفرع الأول: مفهوم السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية<sup>1</sup> عن مجموعة البرامج التي تخططها الدولة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

-تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها لتحقيق أهداف معينة؛

-تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها؛

-تعتبر عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.

### الفرع الثاني: تعريف الضريبة وقواعدها الأساسية

تحتل الضرائب مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تغله من موارد مالية، لكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية.

### أولا: تعريف الضريبة

تعرف الضريبة على "أنها اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-لزر ناشد، اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر- 2010/1986، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان-، 2014/2013، ص: 47.

<sup>2</sup>-طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 132.

بعبارة أخرى، يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة نقدية يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية وبدون مقابل معين، بغرض تحقيق نفع عام<sup>1</sup>.

لتقوم الضريبة بوظائفها لا بد من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل في<sup>2</sup>:

-تحديد الأولويات التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها؛

-المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

-تحديد معدلات الضريبة التي تمكن من رفع المردودية وتحقيق جميع الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية منها.

### ثانيا: القواعد الأساسية للضريبة

يصمم النظام الضريبي على أساس مجموعة مناسبة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الدولة والمجتمع، تتمثل أبرز هذه القواعد فيما يلي<sup>3</sup>:

#### 1-قاعدة العدالة

قاعدة العدالة المؤشر الأول لسلامة الضريبة حيث ينظر إلى الأفراد عند دفع الضريبة كل حسب قدرته وحصته فيها على أن تحدد الضرائب على الأفراد بشكل عادل ومنصف، ذلك بفرضها على المجتمع عامة وقد بين آدم سميث هذا المبدأ بقوله "يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية، بحسب مقدرتهم النسبية أي بالنسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حكومته".

#### 2-قاعدة اليقين

تقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة على سبيل اليقين دون أن يشوبها أي غموض وذلك بأن يكون سعرها، عائها، مواعيدها، إجراءات تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام واضحة معروفة وبصورة مسبقة بنسبة للمكلفين.

#### 3-قاعدة الملائمة

تعني هذه القاعدة أنه ينبغي تحصيل الضرائب في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة التي بموجبها لا يواجه المكلف أي صعوبة، من هذه الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول

<sup>1</sup>-محزري محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص: 14.

<sup>2</sup>-لزهر ناشد، مرجع سابق، ص: 49.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص: 50.

على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

#### 4- قاعدة الاقتصاد

تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

#### 5- قاعدة المرونة

تعني قاعدة المرونة أن الضرائب يجب فرضها بالطريقة التي تمكن الإيرادات الناتجة عنها من الارتفاع أو الانخفاض استجابة لمتطلبات الإنفاق العام، فمثلا إذا كانت الدولة بحاجة إلى دخل إضافي أثناء حدوث أزمة، فإن الضريبة يجب أن تكون قادرة على توليد هذا الدخل من خلال رفع معدلها.

#### الفرع الثالث: أدوات السياسة الضريبية

إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة، يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها<sup>1</sup>:

#### أولاً: الإعفاء الضريبي

يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، كمنح المشروعات الاستثمارية إعفاءات ضريبية لسنوات معينة في بداية حياتها الإنتاجية، لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، تكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة.

#### ثانياً: التخفيضات الضريبية

تعني تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، مقابل

<sup>1</sup>-مصطفى الفار، مرجع سابق، ص: 86.

التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

### ثالثا: إمكانية ترحيل خسائر المؤسسات إلى السنوات اللاحقة

تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة، حيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة. يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما:

- اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال... الخ؛
- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات، فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد ودرجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة، ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة من المزايا وحوافز الاستثمار.

### المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة

لقد استعمل عجز الموازنة<sup>1</sup> كأداة من أدوات السياسة المالية من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز، حيث كان سابقا عجز الميزانية مشكلة اقتصادية يجب محاربتها والتخلص منها، إذن أن رواد النظرية الكلاسيكية يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بالتالي فيرون ضرورة توازن الميزانية حيث لا يمكن للدولة أن تكون نفقاها أكبر من إيراداتها. أما كينز فأرى بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي حتى ولو سبب عجز في الميزانية.

<sup>1</sup>-دعب الرحيم شيببي، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد: 01،

### الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة واسبابه

يحدث عجز الموازنة عندما يكون هناك فرق سلبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فتعجز الدولة عن توفير إيرادات أخرى لتغطية نفقاتها.

#### أولاً: تعريف عجز الموازنة

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة فهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية قد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية<sup>1</sup>.

#### ثانياً: أسباب عجز الموازنة

يمكن أن يحدث عجز في الموازنة نتيجة عدة أسباب، منها<sup>2</sup>:

- حدوث أخطاء في تقدير الإيرادات والنفقات؛
- عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات؛
- عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات.

#### الفرع الثاني: طرق تمويل عجز الموازنة

هناك عدة أساليب لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ولكل طريقة منها اثارها وانطباعاتها الخاصة بها والتي تتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

#### أولاً: تمويل العجز عن طريق الاقتراض

يمكن أن تمويل العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، هذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية في السوق المالي والنقدي المحلي وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أو عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقوية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

<sup>1</sup>- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 201.

<sup>2</sup>- عبد الرحيم شيببي، سمير بطاهر، مرجع سابق، ص: 57.

<sup>3</sup>- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 223.

**ثانياً: تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي**

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي حيث تتعهد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقاً، بذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بـموارد غير مملوكة لها، أو غير حقيقية.

**ثالثاً: تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب**

يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، لكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعاً ما، حيث يوجد معدل ضغط ضريبي أمثل لا يجب تخطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فإن الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة فتتخفف الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي.

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تلعب السياسة العامة دورا هاما في النشاط الاقتصادي، إذا فان الدولة تسعى جاهدة لاستخدامها بالشكل الأمثل بغية تحقيق الأهداف المرجوة، لكن هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية والتي لها أثر كبير على استخداماتها.

### المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

ان السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة والمستوى الاقتصادي للدولة، يمكن للسياسة المالية ان تتناسق مع النظام الاقتصادي التي تعمل فيه، كما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول والتي يمكن تبيانها على النحو التالي<sup>1</sup>:

### أولا: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي، بنيتها الأساسية، تنظيماتها المؤسسية مقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات. تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار.

بصفة عامة أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص لمحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير

<sup>1</sup>-ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم -حالة الجزائر - 2000/1990، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص: 37-39.

على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

### ثانياً: السياسة المالية في الدول النامية

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة، بالتالي فإنها تقتصر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد. كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، يعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود، كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

اذن فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصادياً، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي. للإشارة

فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة، لهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، إنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد.

عموماً أن السياسة المالية تعد هامة جداً لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، هكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلاً لتطور البنيان الاقتصادي وفي

إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساساً إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.

### المطلب الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، كذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

#### 1- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق لما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً للدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، يرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

#### 2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، هذا ما لا نجده في المناطق التي لا يوجد بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

<sup>1</sup>-رحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص: 150.

### ثانياً: تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

ان للسياسة المالية تأثيراً هاماً في المؤسسات الإدارية، كما بدورها تتأثر بها، ذلك كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية ان أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

#### 2- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث ان السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، تكون سياسة توسعية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية. يتبين في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث ان كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية.

### المطلب الثالث: العوامل السياسية

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتراع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتراع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة<sup>2</sup>، يمكن توضيح الأثر المتبادل بينهما في:

#### 1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنات السياسية نجد أن السياسة

<sup>1</sup>- طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 32.

<sup>2</sup>- عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، مصر، 1992، ص: 39.

المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد أي ان الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات<sup>1</sup>.

### 2-تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية، كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-الهامل أبو الروس، مرجع سابق، ص: 101.

<sup>2</sup>-عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 40.

### خلاصة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، هي فن استخدام الموازنة العامة للدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام وتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل خاص، يتجلى تأثير سياسة مالية حسب الحالة الاقتصادية السائدة في البلد ذلك باتخاذ سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عليها من عجز أو فائض.

تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة، التي يمكن حصرها في سياسة الانفاق العام، السياسة الضريبية وسياسة عجز الموازنة، تسعى الدولة من خلالها تحقيق التوازن على مختلف الأصعدة.

كما ان للسياسة المالية عدة عوامل مؤثرة لها أثر بارز على استخداماتها، تمثل انعكاس للنظم السائدة والمستوى الاقتصادي للدولة، فهي تختلف من الدول النامية عن الدول المتقدمة، سواء كانت هذه العوامل اقتصادية، سياسية او إدارية.

أخيرا ان مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني:  
الإطار النظري  
للاستثمار الأجنبي  
المباشر

### تمهيد

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل ومظهرا لتفتح اقتصاديات الدول واندماجها في الاقتصاد العالمي وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية. لذا فقد تزايد الاهتمام به خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي البديل عن القروض الأجنبية ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودعم النمو. للتعرف على اهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر والالمام بها، قسم الفصل الثاني الى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المبحث الثاني: اساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الأول: مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا حساسا للنهوض بالاقتصاد واداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية، لذا استوجب الاهتمام به وتوفير كافة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة على المستوى المالي، الاجتماعي، الاقتصادي والوطني.

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية متعددة الجوانب، فهو من الركائز الأساسية التي تستوجب على الدول المتقدمة والنامية جذبها إليها، فقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصاديين نتيجة تعدد المفاهيم المرتبطة به<sup>1</sup>.

#### أولا: تعريف الاستثمار

ان كلمة استثمار تعد من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد الباحثين، المفكرين الاقتصاديين وغيرهم وقد تعددت تعريف الاستثمار، أبرزها:

-الاستثمار هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية<sup>2</sup>.

-الاستثمار عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية<sup>3</sup>.

-الاستثمار هو التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 20.

<sup>2</sup>-محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلاميين، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2009، ص: 23.

<sup>3</sup>-موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، دار مدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 10.

<sup>4</sup>-تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية -حالة الجزائر- 1980/2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 13.

عموما يمكن القول ان الاستثمار هو تلك العملية التي يقوم بها الاعوان الاقتصاديون في خلق رأسمال او زيادته بهدف الحصول على مزيد من العوائد في المستقبل.

### ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي

يمكن تعريفه "انه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر"<sup>1</sup>. كما انه "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضييفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد"<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي على انه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم، تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية ومالية، هذه الحركات إنما تتخذ أشكالا متعددة.

### ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددین في دولة أخرى، عموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه وبذلك يصبح المشروع المراقب منظما أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الام)<sup>3</sup>.

كما يقصد ايضا بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-6-زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، العدد: 08، 2005.

<sup>2</sup>-حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص: 56.

<sup>3</sup>-Victor Terpstra, **International Marketing**, Holt-Sounders, Tokyo, 2004, p: 326.

<sup>4</sup>-محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 56.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"<sup>1</sup>. أما المنظمة العالمية للتجارة فتعرفه على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها"<sup>2</sup>. يتضح من التعريفات السابقة أنها تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً، ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

### المطلب الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي حيث من المتوقع أن تحصل الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدولة المضيفة تكمن أبرز أهدافه فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط لكنه عادة ما يكون مصحوب بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة وكذا مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات تقنقد لها الدول النامية؛
- قد تكون هذه الاستثمارات مصدراً للحصول على النقد الأجنبي وذلك عندما يتركز نشاط المشروع في الانتاج للتصدير حيث تتوفر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظراً لما يتاح له من خبرة ومعرفة بهذه الأسواق<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup>-UNCTAD, **World investment report**, transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Geneva, 1997, p: 106.

<sup>2</sup> -World Bank, **World development report 1996 from plan to market**, Washington, D.C ,Oxford university press, September, 1996, p: 14.

<sup>3</sup>-خالد منطور، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تطويره في ضوء التطورات المحلية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد: 02، 2000، ص:07.

-تحقيق إيرادات إضافية للدول النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات<sup>1</sup>؛

-يدفع الاستثمار الأجنبي المباشر المنتجين الوطنيين الى تطوير أساليب الإنتاج فضلا على مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الاستهلاك بما تنتجه من سلع عالية الجودة<sup>2</sup>؛

-يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الخبرات الوطنية على عدم الهجرة للخارج بما يوفره من فرص عمل وظروف ملائمة تسعى اليها هذه الخبرات خارج البلاد<sup>3</sup>؛

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، ذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي، كإنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت، فيما يلي عرض لأهمها:

#### الفرع الأول: الاستثمار المشترك

ينشأ الاستثمار المشترك عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1999، ص: 32.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص: 33.

<sup>3</sup>- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص: 76.

<sup>4</sup>- زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص: 12.

<sup>5</sup>- زهر البورقي، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، دار الطفل للنشر، البحرين، 2008، ص: 32.

### أولاً: تعريف الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك على أنه: "كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط، يتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية"<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه: "استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين يمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءة الاختراع"<sup>2</sup>. من خلال هذين التعريفين يتبين إلى أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، الطرف الوطني هنا قد يكون قطاعاً خاصاً أو عاماً.

### ثانياً: مزايا الاستثمار المشترك

يعود بالنفع على الدول المضيفة أو الدول المصدرة على حد سواء، تكمن أهم مزاياه فيما يلي:

#### 1- بالنسبة للدول المضيفة

يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته في<sup>3</sup>:

-زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة فهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية؛

-الاستثمار المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع كخفض مستويات البطالة، القضاء على الفقر ولمشاكل الاجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة وينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة بالإيجاب على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛

-كما أن الاستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة، بالتالي خلق طبقات

<sup>1</sup>-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 189.

<sup>2</sup>-فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص: 188.

<sup>3</sup>-عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص: 17-18.

جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة واحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف رئيسي أو أساسي.

### 2- بالنسبة للدول المصدرة

يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه للدول المصدرة في<sup>1</sup>:

- يمكن من تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا، نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول؛
- يعتبر الاستثمار بديلا في حالة عدم سماح الدولة المضيفة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض الخالات كالبتترول أو صناعة الكهرباء والتعدين؛
- يساعد تواجد المستثمر المحلي إلى جانب المستثمر الأجنبي خاصة في حالة عدم توافر الشركة على الموارد المالية والبشرية الكافية على المعرفة التسويقية لسوق الدولة المضيفة وكذا الاستغلال الكامل للسوق خاصة في حالة الشركات الأجنبية صغيرة الحجم.

### ثالثا: عيوب الاستثمار المشترك

كما لهذا الشكل من الاستثمارات مزايا فانه لا يخلو من بعض العيوب سواء للدول المضيفة او الدول المصدرة.

### 1- بالنسبة للدول المضيفة

من حيث العيوب فالاستثمار المشترك يحرم الدولة المضيفة من:

- أن تحقق المنافع السابقة من عدمه يتوقف على مدى توفر الطرف الوطني على القدرات الفنية الإدارية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية<sup>2</sup>؛
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل من إسهاماته في تحقيق أهداف الدولة مثل التوظيف، إشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup>- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، 2008/1998، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تمويل دولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة-، 2009/2008، ص: 42-43.

<sup>2</sup>- الشوريجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التسيير والمؤسسة، المعهد الوطني للانتاجية والتنمية الصناعية، الجزائر، العدد: 30، 2006، ص: 41.

<sup>3</sup>- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 191.

-أما من الناحية التمويلية فإن قدرة الاستثمار المشترك على تحقيق أهداف تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية أقل بكثير بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى، لأن ميزانيات الإنشاء تنقسم بين شريكين أحدهما محلي مساهمته محدودة وقد تكون بالعملة المحلية أو على شكل أراضي أو محلات<sup>1</sup>.

### 2- بالنسبة للدول المصدرة

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المصدرة فيتمثل في<sup>2</sup>:  
-هناك احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي، خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة وخصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل؛  
-قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا يعني زيادة درجة الخطر التجاري، هو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء، النمو والاستقرار؛  
-إذا كان الطرف الوطني هو الدولة فقد تفرض شروطا صارمة على التوظيف، تحويل الأرباح التصدير، هو ما يحول دون انتهاج استراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية.

### الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الدول المصدرة.

### أولاً: تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يمكن تعريفه على انه: "استثمار الشركة الام لجزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال المشروعات الإنتاجية أو خدمة مملوكة لها بالكامل، هي المسؤولة عن العمليات الإدارية الإنتاجية والتسويقية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 86.

<sup>2</sup>-رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2008/2007، ص: 55-56.

<sup>3</sup>-نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص: 33.

تكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك وتستطيع الشركات الدولية تجسيد مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية تكون قائمة بتجهيزاتها، تقنياتها، خطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها، إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار<sup>1</sup>.

### ثانيا: مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تتعدد مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بدورها أيضا بالنسبة للدول المضيفة أو الدول المصدرة.

#### 1- بالنسبة للدول المضيفة

يؤدي الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي إلى<sup>2</sup>:

- زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة؛
- يساهم بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية خاصة غير المباشرة؛
- في حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد؛
- خلق فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

#### 2- بالنسبة للدول المصدرة

من أبرز ما يعود به هذا النوع من الاستثمارات بالنفع على الدول المصدرة ما يلي<sup>3</sup>:  
-تمتعها بالحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة

<sup>1</sup>-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 190.

<sup>2</sup>-بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2006/2007، ص: 32.

<sup>3</sup>-عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 22-23.

بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، مما يساعدها في التغلب على معظم المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر؛

-في حالة الاستثمار في الدول النامية بهذه الصيغة فالدول المصدرة تتوقع الحصول على حجم كبير للأرباح نتيجة لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة خصوصا عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر؛

-تصريف الفائض المخزن الخاص بالشركة الأم للفروع والتخلص من الضرائب، الاستفادة من تخفيض تكاليف النقل، الشحن، التأمين وكذا انخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف.

### ثالثا: عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تبرز عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي على الدول المضيفة أو الدول المصدرة فيما يلي:

#### 1-بالنسبة للدول المضيفة

من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة خاصة النامية منها<sup>1</sup>.

#### 2-بالنسبة للدول المصدرة

من العيوب التي تشوب هذا الشكل من الاستثمارات على الدول المصدرة هو كونه<sup>2</sup>:  
-هو عرضة للأخطار غير التجارية كالتأمين والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت تقع في إطار ما يسمى بالصناعات الاستراتيجية مثل البترول، الأسلحة والأدوية؛

-أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاوله نشاطها في الدول المضيفة بهذا الشكل من

<sup>1</sup>-رفيق نزاري، مرجع سابق، ص: 62.

<sup>2</sup>-عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18، افريل، الجزائر، 2006، ص: 16.

الاستثمارات، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبياً حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.

### الفرع الثالث: مشروعات أو عمليات التجمع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، قد تتطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

بشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقله للتكنولوجيا، ذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من نقشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عال من التقنية أو التأهيل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص: 29.

### المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية، السياسية والقانونية التي تسود في البلدان المضيفة وعليه يبقى التحدي الكبير أمام الدول هو إصلاح وتعديل هذه الأوضاع بما يتوافق مع متطلبات ونوعية الاستثمارات المراد تشجيعها بدافع الاستعادة منها ومن أجل تحسين الأداء الاقتصادي والتقليل من حدة المشاكل الاجتماعية، أما التحدي الذي يواجهه المستثمر الأجنبي يتمثل في اختيار أنسب المواقع لتوطين مشاريعه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

### المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان ذلك من الدوافع التي تحفز الدولة المصدرة للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام مثل هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي<sup>1</sup>، من أبرز دوافع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

### الفرع الأول: دوافع الدول المضيفة

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصاً الاقتصادية منها وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك الأسباب<sup>2</sup>:

### 1- سد فجوة الادخار الاستثمار

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، منها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفترض أن يصحب تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملًا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الدولة المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصاً الاقتصادية منها؛

<sup>1</sup> -أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 36.

<sup>2</sup> -خالد منظور، مرجع سابق، ص ص: 18-19.

### 2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات

تسعى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير، المتوسط والطويل كونه يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية مما يؤثر ايجابا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته؛

### 3- زيادة معدل التكوين الرأسمالي

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية، يتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف أو من خلال إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات كما تساهم في الرفع من معدل نمو الناتج المحلي؛

### 4- الاندماج في الاقتصاد العالمي

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بدور هام في تعزيز التبادلات التجارية العالمية في مجال السلع والخدمات، كما تساهم في زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسية اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية، التقليل من الواردات، تحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة وكذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاتها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال، خاصة بالنظر إلى الدور الهام الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

### الفرع الثاني: دوافع الدول المصدرة

تتعدد دوافع قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الخارج، يمكن حصر أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1- البحث عن المصادر

يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط، الغاز والمنتجات الزراعية بهدف بناء قاعدة إنتاج تركز على استغلال المواد الأولية والثروات الكامنة؛

<sup>1</sup> -محمد قويدري، مرجع سابق، ص ص: 71-72.

### 2- الرغبة في النمو والتوسع

إن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق؛

### 3- تخفيض المخاطر

يمكن للمستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة؛

### 4- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ ان ذلك يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة هيمنتها في الحياة التجارية الدولية.

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الجوانب التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج<sup>1</sup>. بمعنى تلك العوامل التي تساهم في إيضاح الرؤية حول مدى جدوى الاستثمار في الدولة المضيفة، تتمثل أبرز تلك المحددات فيما يلي:

### الفرع الأول: المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر بمثابة الشروط الالزامية لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها<sup>2</sup>:

#### أولاً: توفر الاستقرار السياسي

أن توفر استقرار النظام السياسي شرط اساسي لا عنى عنه، يتوقف عليه الاستثمار حتى اذا

<sup>1</sup>بييري نورة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة قلمة، العدد: 01، 2014، ص: 06.

<sup>2</sup>أحمد زكريا صيام، أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثالث، 2005، ص: 93.

كانت المرردودية المتوقعة كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

### ثانيا: توفر الاستقرار الاقتصادي

يتمثل ذلك في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:

#### 1- عناصر الاقتصاد الكلي

تتمثل في: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات ومعدل التضخم؛

#### 2- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة:

لعل من أبرز السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: سياسات التجارة الخارجية، الضريبة وغيرها؛

#### 3- الحوافز المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد الحوافز المالية المنتهجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كحرية تحويل الأموال (الارباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية وغيرها.

#### الفرع الثاني: المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن اهم المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: حجم السوق ومعدل نموه

هي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية التي يشهدها السوق في الدولة المضيفة، ذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار؛

#### ثانيا: توافر الموارد البشرية المؤهلة

حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة، بالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وتبأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار؛

#### ثالثاً: الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري

يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي.

<sup>1</sup>- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي مصر، 2010، ص:

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراءها، ما يميز هذه النظريات هو التعدد، التداخل والتباين، من أبرزها:

#### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

جاءت النظرية الكلاسيكية بالعديد من الآراء، الاتجاهات والتفسيرات حول الاستثمار الأجنبي كما أنها لم تخلو من الانتقادات.

#### أولاً: الفرضيات

تقتض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، تستند إلى عدد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

- أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة إلى الدولة المضيفة صغير جداً بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات؛

- أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تلائم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة؛

- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي، الثقافي والاقتصادي؛

- قد يترتب على وجود الشركات المستثمرة اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

#### ثانياً: الانتقادات

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية<sup>2</sup>:

- حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup>- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص: 367.

<sup>2</sup>- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص: 50.

فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات، حتى أنها ألقّت المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاختلالات الاقتصادية، الاجتماعية كذا التخلف الذي تعانيه الدول النامية؛

-من أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية، تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية.

### الفرع الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق

يعتبر هذا النموذج أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة، هو ما يشكل العمل الدافع لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة<sup>1</sup>.

#### أولاً: الفرضيات

تتمثل افتراضات هذه النظرية فيما يلي<sup>2</sup>:

-وجود فروق جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية والشركات الوطنية في الدول المضيفة؛  
-تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة التي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، من ثم يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو هذه الأسواق؛

-قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية، ضريبية ومالية للشركات الأجنبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ثانياً: الانتقادات

من بين الانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال السوق هي<sup>3</sup>:

-افتراض النظرية ووعي الشركة الأجنبية بالأسواق وإدراكها جميع فرص الاستثمار وهو غير واقعي من الناحية العملية؛

<sup>1</sup>-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار النشر النهضة العربية، مصر، 2006، ص: 42.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص: 43.

<sup>3</sup>-فريد النجار، مرجع سابق، ص: 60.

- أن النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية بوصفه وسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال الأشكال الأخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير وعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

### الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

ركزت هذه النظرية على تفسير مبررات التجارة الدولية بصفة أساسية وقد أعطت تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### أولاً: الفرضيات

تتطوي هذه النظرية على أن دورة حياة المنتج تمر بعدد من المراحل منها مرحلة المنتج الجديد مرحلة المنتج الناضج ومرحلة المنتج النمطي، فيما يلي تحليل للمراحل التي تمر بها نظرية حياة المنتج<sup>1</sup>:

#### 1-مرحلة المنتج الجديد

حيث يكون عدد المؤسسات محدوداً مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، يكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، مرتفع السعر ولا يمكن تسويقه إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة نظراً لعدم وجود بدائل، قد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلدان المتقدمة ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر؛

#### 2-مرحلة المنتج الناضج

حيث يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المبتكر، تشبع نسبياً في طرق الإنتاج وتتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي، يزيد عدد المنافسين، تظهر بعض البدائل، ينخفض السعر ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو شبه احتكاري إلى وضع احتكار القلة، بذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظراً لارتفاع كثافة رأس المال فيها؛

<sup>1</sup>-فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 48.

### 3-مرحلة المنتج المعياري

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع، يصبح المنتج نمطياً وذو أسلوب أكثر كثافة في العمل، مع اشتداد المنافسة يكون المنتج أكثر نمطية وأكثر كثافة في استخدام عنصر العمل بالتالي تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نمواً.

بذلك تقترض النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة للمنتج حيث تكون هناك سوق خارجية مهمة.

#### ثانياً: الانتقادات

رغم أن الواقع العملي يؤيد الافتراضات التي تقوم عليها النظرية، إلا أن هذه النظرية انتقدت في<sup>1</sup>:

-إنه بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق هذه النظرية بشأنها؛

-أنها لم تقدم تفسير واضح لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود التراخيص إذ تقدم فقط تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة من فروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة على الاستيراد.

<sup>1</sup>بييري نورة، مرجع سابق، ص: 15.

### المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية السياسية التي تسود البلد المضيف، حيث تمثل ما يسمى بمناخ الاستثمار، اذ تعمل البلدان النامية والمتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة غير أن هذه المزايا قد تصاحبها عيوب أو آثار غير مرغوبة ولا محبذة، خاصة في الأجل الطويل، مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الاستثمار خاصة للبلد المضيف.

### المطلب الأول: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد بوضوح شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج، خلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها.

### الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار أنه "مجموع الأوضاع القانونية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار"<sup>1</sup>. كما يعرف أيضا "بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، من ثم حركة اتجاهات الاستثمارات وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، الأمنية، القانونية وكذا التنظيمات الإدارية"<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنظمات دولية من خلال عدة مؤشرات تعتمدها وفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية<sup>3</sup>، من أهم هذه المؤشرات المرتبطة بمناخ واستقطاب الاستثمار نجد:

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004، ص: 04.

<sup>2</sup> - محمد قويدري، مرجع سابق، ص: 165.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص: 167.

### أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ سنة 1995 صحيفة وول ستريت، يستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الدولة على الحرية الاقتصادية، يستند المؤشر على عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحوافز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر وضع القطاع المصرفي والتمويل وغيرها<sup>1</sup>.

تمنح لهذه المكونات أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر أخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، يمكن تقييم هذا المؤشر بما يلي<sup>2</sup>:

- (80-100) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛

- (70-79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

- (60-69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة؛

- (50-59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛

- (0-49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

### ثانياً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهرياً من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقييم المخاطر المالية 25% وتمثل العوامل التي يقيسها المؤشر في كل من المخاطر السياسية الاقتصادية والتمويلية، تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>بولرباخ غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقييمه، حالة الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد: 10، 2009، ص: 107.

<sup>2</sup>تاجي بن حسين، مرجع سابق، ص: 08.

<sup>3</sup>نبيل حشاد وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عيد الحميد شومان، الأردن، دون سنة نشر، ص:

يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، كما يلي<sup>1</sup>:

- (0-49.5) درجة مخاطرة مرتفعة جد؛

- (50-59.5) درجة مخاطرة مرتفعة؛

- (60-69.5) درجة مخاطرة معتدلة؛

- (70-79.5) درجة مخاطرة منخفضة؛

- (80-100) درجة مخاطرة منخفضة جدا.

### ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن المؤشرات العالمية ذات المصادقية العالمية لتنافسية الدول<sup>2</sup>.

ويتكون هذا المؤشر من<sup>3</sup>:

#### 1- مؤشر النمو للتنافسية

هو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي، يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة ومؤشر الجاهزية التكنولوجية ويتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) وسبعة (أعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية؛

#### 2- مؤشر الأعمال للتنافسية

مؤشر الأعمال للتنافسية هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية كفاءة الوحدة الاقتصادية والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس ميداني.

<sup>1</sup> - نورة حسين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.

<sup>2</sup> -تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 132.

<sup>3</sup> -المرجع نفسه، ص: 133.

### المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت إيجابية أو سلبية وتبرز على اقتصاديات الدول المضيفة والدول المصدرة، مفادها أن تعود بنتائج على معدل نمو هذه البلدان ويمكن حصر هذه الآثار في:

#### الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن سجل يتم من خلاله تسجيل المعاملات النقدية التي تتم بين البلد المحلي وبقيّة بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

#### أولاً: الآثار الإيجابية

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب ميزان المدفوعات أصبح قضية سياسية مهمة لمعظم الدول المضيفة فقد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إيجابية، ذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها<sup>2</sup>.

#### ثانياً: الآثار السلبية

أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها بعين الاعتبار، ذلك في حالة عدم كفاءة الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة من أجل خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 155.

<sup>2</sup>-بييري نورة، مرجع سابق، ص: 32.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص: 33.

### الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالتشغيل يكون على حد سواء مباشر وغير مباشر حيث ينشأ التأثير المباشر عندما توظف الشركات متعددة الجنسيات عددا من المواطنين في البلد المضيف، في حين ينشأ التأثير غير المباشر عندما يتم توفير فرص العمل في الموردين المحليين كنتيجة للاستثمار، عندما يتم خلق فرص العمل بسبب زيادة الإنفاق المحلي من طرف العاملين في الشركات متعددة الجنسيات<sup>1</sup>.

يمكن تلخيص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أولا: الآثار الإيجابية

تتمثل اهم الآثار الإيجابية في:

-إن الشركات متعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للشغل؛

-من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، هذا يكون في القطاعات التي تعرف التنافسية، خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة؛

-إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى خلق فرص شغل جديدة في المناطق النائية الموجودة داخل الدولة المضيضة.

#### ثانيا: الآثار السلبية

يشكك البعض في قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استيعاب اليد العاملة في الدول المضيضة، ذلك لعدة أسباب أهمها اعتماد هذه المشاريع على أساليب تقنية كثيفة رأس المال بالإضافة إلى اجتذابها اليد العاملة عالية التأهيل وهو الأمر الذي تعاني منه الدول النامية خصوصا، ما يعني توظيفها بنسبة محدودة من اليد العاملة المحلية، نتيجة للأجور والمكافآت التي تقدمها هذه المشاريع مقارنة بما تقدمه نظيرها المحلية فإنها تقوم باستقطاب اليد العاملة

<sup>1</sup>-أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص: 122.

<sup>2</sup>- نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية -حالة الجزائر-، منكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص: 29.

المؤهلة والكوادر الإدارية المتميزة لدى الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة إلى خسارة مواردها البشرية ومن ثم تقلص حصتها من السوق المحلي وانخفاض أرباحها مما يدفع إلى تسريح العمال.

### الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إيرادات الميزانية

إن الحوافز المتنوعة التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير والطويل، في الاتجاهين السلبي والإيجابي، كما هو مبين أدناه<sup>1</sup>:

#### أولاً: الآثار الإيجابية

من أهمها ما يلي:

- من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة بفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على أرباح ومداخيل الشركات التي تجنيها خزينة الدول المضيفة لهذا الاستثمار؛

- هناك بعض الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري و/أو الصناعي والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير ومن ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ثانياً: الآثار السلبية

تتمثل أبرزها في:

- تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار وإعفاءه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول وانكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.

<sup>1</sup>-فارس فضيل، مرجع سابق، ص ص: 60-61.

قد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الضرائب على أرباح هذا الاستثمار عندما يلجأ هؤلاء المستثمرون إلى التحايل في أسعار التحويل بين فروعهم المتواجدة في عدة دول، حيث يرفعون أسعار الواردات ويخفضون أسعار صادرات أحد الفروع اتجاه بقية فروع الشركة الأم، الأمر الذي ينقل أرباح هذا الفرع إلى فروع أخرى في دول مختلفة أو إلى دولة الشركة الأم، بالتالي تخسر الدولة التي يتواجد فيها هذا الفرع جزء من الضرائب على أرباحه.

### المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر، للتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر<sup>1</sup> وعليه تتمثل أبرز المخاطر في:

#### الفرع الأول: المخاطر الاقتصادية

تشمل: خطر التضخم، خطر تقلبات أسعار الصرف وخطر حجم السوق.

#### أولاً: خطر التضخم

تعكس معدلات التضخم العالية حالة عدم استقرار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، بذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش اقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس<sup>2</sup>؛

#### ثانياً: خطر تقلبات أسعار الصرف

تتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر، هذا ما يعد خطر كبير يواجهه المستثمر، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في الدولة<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup>- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 91.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص: 92.

<sup>3</sup>- تزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص: 81.

### ثالثاً: خطر حجم السوق

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، عادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتائج المحلي الإجمالي وأن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، مع ذلك فإن حجم السوق لا يمكن أن يكون أقل تأثيراً أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المخاطر السياسية

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري التي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتاً أو بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته وهو أشد هذه الأخطار<sup>2</sup>.

تختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر وهي ثلاثة أنواع<sup>3</sup>: مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، مخاطر تؤثر على التشغيل وأخرى تؤثر على العمليات المالية. عادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المخاطر نتيجة تغير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار.

<sup>1</sup>- هيكل عجمي جميل، مرجع سابق، ص: 93.

<sup>2</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص: 83.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص: 84.

### خلاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي، حيث أصبح يشكل أحد ابرز المتغيرات التي تؤثر في تطور الدول ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية. لا يختلف اثنان على ضرورة واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن حيث أصبح من المسلمات خصوصا لدى اقتصاديات الدول النامية، لقد اتصفت أشكاله وأسباب قيامه بالتعدد والتباين، يعود ذلك إلى التداخل بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرهونة من جهة بمدى استقرار المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة النشاط في الدول المضيفة، هذا الأخير الذي تحكمه العديد من المحددات، لذلك تسعى الدول جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من آثار ومتحدياتا مخاطره.

## الفصل الثالث:

انعكاس السياسة

المالية على

الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

(2000-2017)

### تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العناصر الأساسية المساهمة في النمو الاقتصادي، من خلال الأهمية التي يكتسبها في اقتصاد البلد المضيف، مما دفع هذا الأخير إلى توفير مناخ مناسب بانتهاج سياسة اقتصادية هادفة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، تعد السياسة المالية إحدى أهم الأجزاء المشكلة للسياسة الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها. في هذا السياق سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأمر أصبح ملحاً وليس اختياراً خصوصاً بعد الوضع الاقتصادي الرهان الذي تعيشه الجزائر المصاحب لانخفاض إيرادات الجباية البترولية، حيث وضعت الجزائر منظومة قانونية خاصة بالاستثمار وتخصيص مبالغ ضخمة للإنفاق الاستثماري، كما جندت موارد بشرية ومادية لإغراء المستثمر الأجنبي، تشكل السياسة المالية في الجزائر أهم المحفزات الرئيسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تظل مرتبطة ارتباطاً شديداً بأسعار المحروقات فالإنفاق العام قد يؤدي إلى تحسين ورفع مستوى الطلب، كما خلق فرص الشغل ووجود إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية قد يكون عاملاً في تحفيز النشاطات الاقتصادية. من هنا يمكن أهمية السياسة المالية كأداة مؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تم تقسيم الفصل الثالث كالتالي:

✓ المبحث الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)؛

✓ المبحث الثاني: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)؛

✓ المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل السياسة

المالية المنتهجة (2017-2000).

المبحث الأول: أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

مرت سياسة الانفاق العام في الجزائر منذ سنة 2000 بالعديد من التطورات عبر مراحل ذلك انها تميزت بتطور ونمو الانفاق العام وزيادة معدلاته نتيجة لتزايد أسعار المحروقات وصولا الى سنة 2004م (مرحلة الانتعاش الاقتصادي)، ثم شرعت الجزائر في مرحلة دعم النمو في السنوات الخمس الموالية (2005-2009)، مرورا بمرحلة توطيد التنمية (2010-2014) ثم مرحلة التنمية الأخيرة (2015-2019).

اذ ان الجزائر دائما تسعى الانفتاح الاقتصادي عبر هذه البرامج التنموية المتعددة شجعت على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، من اجل اقامة مشاريع استثمارية ضخمة متعلقة بالبنية التحتية الهياكل القاعدية، صولا الى استقطاب مشاريع تركيب السيارات وغيرها، خصصت لها الجزائر خلال مرحلة خلال الفترة (2017-2000) نفقات عمومية ضخمة.

المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر (2017-2000)

وفقا لقوانين المالية المعمول بها في الجزائر فانه يتم تقسيم النفقات العمومية الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر (2017-2000)

جاء وفقا للمادة 05 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية<sup>1</sup> تتضمن نفقات التسيير الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة".

شهدت نفقات التسيير الواردة الميزانيات المتوالية خلال الفترة (2017-2000) تزايدا مستمرا وفقا نظرا لتعدد تكاليف تسيير مرافق الدولة وضمان مستوى معين من الأجور والمعاشات وفقا لمتطلبات تسيير الدولة وفقا لكل مرحلة اقتصادية تنموية.

<sup>1</sup> -المادة 05 من قانون 21/90، المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد: 50، الجزائر.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الجدول رقم 01: تطور نفقات التسيير في الجزائر (2017-2000)

الوحدة: (مليار دج)

السنة	اجمالي نفقات التسيير	نسبة النمو %
2000	856,19	-
2001	963,63	12.54
2002	1097,72	13.86
2003	1199,2	9.24
2004	1251,06	4.32
2005	1245,13	-0.47
2006	1437,87	15.47
2007	1673,9	13.91
2008	2217,7	32.48
2009	2300	3.71
2010	2659	15.60
2011	3879,2	45.88
2012	4782,6	23.28
2013	4335,6	-9.34
2014	4714,5	8.73
2015	4972,3	5.46
2016	4807,3	-3.31
2017	4591,8	-4.48

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

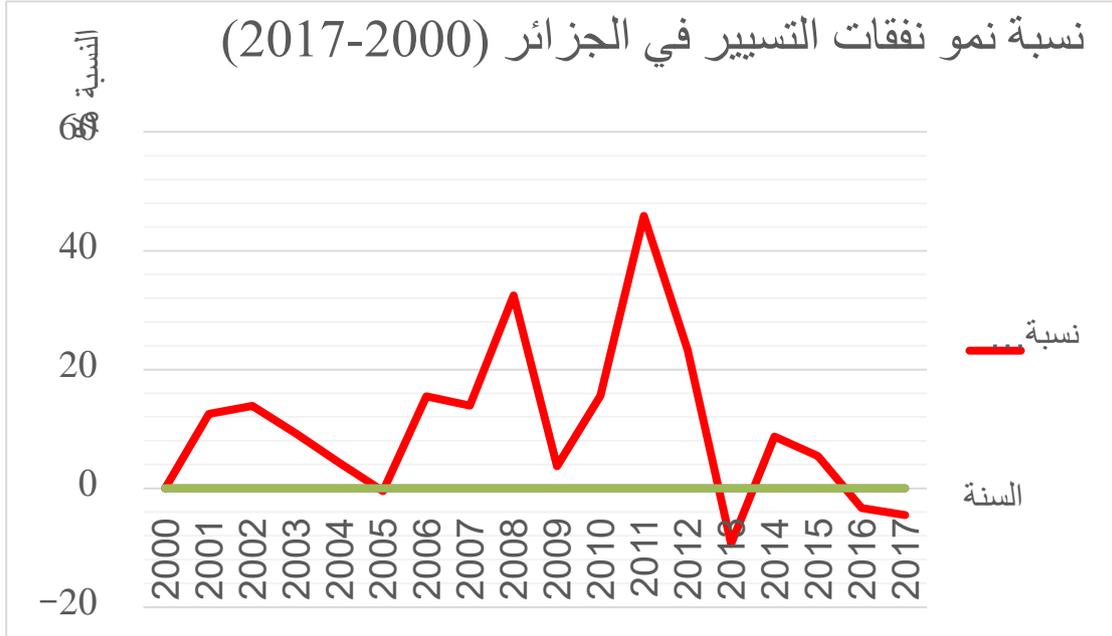
-بنك الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2000-2016. (<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>)

-قانون المالية 2017. (<https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2017/lf2017ar.pdf>)

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 01: نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 والشكل رقم 01، تبين ان حجم نفقات التسيير عموما في تزايد مستمر تقريبا وبمعدلات معتبرة ومتفاوتة من سنة الى أخرى حسب مقتضيات كل مرحلة اقتصادية كما يلي:

### أولا: مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2004-2000)

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في أسعار المحروقات، بالتالي تخلي الدولة عن السياسة الانكماشية المنتهجة سلفا خصوصا ان الجزائر خرجة من ازمة العشرية السوداء واتجهت الى محاولة بناء اقتصاد قوي، مما دفع الدولة الى زيادة نفقاتها وخصوصا نفقات التسيير، حيث ارتفعت نسبة النمو الى 12.54% سنة 2001 بقيمة اجمالية لنفقات التسيير بلغت 963,63 مليار دج، لتصل الى 1251,06 مليار دج سنة 2004 بزيادة معتبرة بلغت 287.43 مليار دج عبر السنوات الثلاث المنصرمة، يرجع ذلك أساسا التدابير السياسية والاجتماعية المنتهجة من الدولة بزيادة نفقات التسيير المنتظمة للإدارات العمومية، التعليم والصحة، زيادة الأجور وغيرها.

**ثانيا: مرحلة دعم النمو (2005-2009)**

خلال هذه المرحلة عرفت نفقات التسيير ركودا خصوصا سنة 2005 -0.47%، بسبب اتجاه الجزائر الى تخصيص إيراداتها للتقليل من المديونية الخارجية والقيام بمشاريع استثمارية ضخمة الامر الذي أدى الى تأزم الوضع الاجتماعي لاحقا، مما اجبر الجزائر على تغيير نظرتها وإعادة مراجعة الجانب الاجتماعي ورفع مستوى الدعم والأجور وغيرها، ذلك بزيادة تجاوزت الضعف في نسبة النمو لسنة 2008 32.48% بقيمة اجمالية قدرت ب 2217,7 مليار دج.

**ثالثا: مرحلة توطيد التنمية (2010-2014)**

اهم ما ميز هذه المرحلة هو العودة الى الزيادة والتوسع في نفقات التسيير ذلك بسبب زيادة الأجور والمعاشات وخلق مناصب عمل دائمة ومؤقتة، اذ عرفت هذه المرحلة نسبة النمو الأكبر خلال فترة الدراسة والتي بلغت 45.88% سنة 2011 وهو دليل واضح على التوسع الكبير الذي عرفته الجزائر في النفقات العامة عموما وفي نفقات التسيير خصوصا، حيث كان يلق على هذه الفترة بفترة البحبوحة المالية، نظرا لزيادة الإيرادات المالية للدولة وتخلصها شبه التام للمديونية الخارجية.

**رابعا: مرحلة التنمية الأخيرة (2015-2017)**

عرفت هذه المرحلة ازمة كبيرة للاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار المحروقات مما عجل بانتهاج الجزائر لسياسة انكماشية لترشيد نفقاتها او ما يعرف ب (التقشف) مست جميع القاعات تجلت بوادها في قانون المالية 2016 وقانون المالية 2017، حيث قدرت نفقات التسيير لسنة 2017 ب 4591,8 مليار دج بانخفاض قدره 278.5 مليار دج وبانخفاض مستمر في معدل النمو للسنة الثانية تاليا.

**الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2017)**

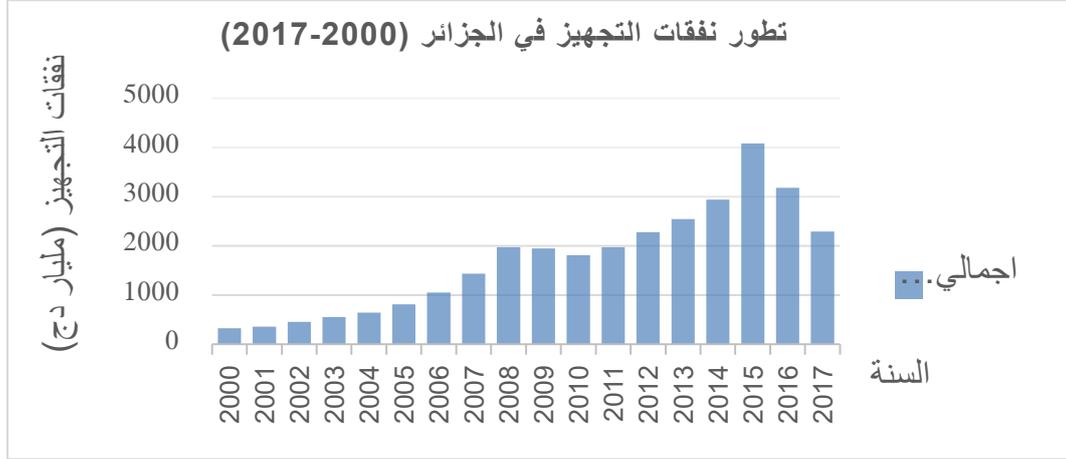
يقصد بنفقات التجهيز<sup>1</sup>، تلك النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية وهي عبارة عن استثمارات ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي والإداري... الخ

<sup>1</sup> -ليس شاوش بشير، المالية العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 37.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 02: تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2017-2000)

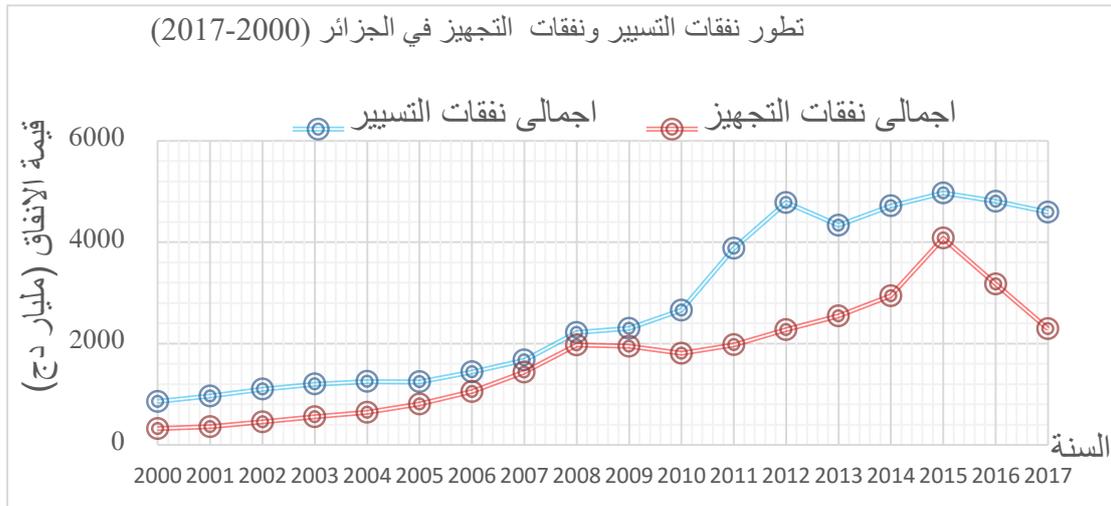


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2000-2016.

-قانون المالية 2017.

الشكل رقم 03: نسبة نمو نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الشكل رقم 01 والشكل رقم 02.

يتبين من احصائيات الشكل رقم 02 والشكل رقم 03 ان الجزائر علمت جاهدة على تخصيص

مبالغ ضخمة لنفقات التجهيز من اجل تحقيق اهداف كل مرحلة مما يلي:

**أولاً: مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2004-2000)**

عرفت هذه المرحلة مرحلة بناء للاقتصاد الجزائري بعد الخروج سياسته الانكماشية حيث عملت

الجزائر على زيادة المشاريع التنموية بشكل تدريجي، حيث بلغت نسبة النمو سنة 2001

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

حوالي 11.02 % بقيمة اجمالية بلغت 357.4 مليار دج، لنتزايد بقرابة النصف سنة 2004 هو ما يعكس تنامي اهتمام الجزائر بإنشاء المشاريع وزيادة البنية التحتية وخصوصا بعد زلزال 2003 الذي كلف الجزائر مبالغ طائلة لإعمار المناطق المتضررة، الا انه خلال هذه المرحلة كانت المبالغ المخصصة لنفقات التسيير أكبر ومعدلات نموها في تزايد مقارنة مع نفقات التسيير يرجع هذا الى اعتبارات اجتماعية كزيادة الأجور وغيرها.

### ثانيا: مرحلة دعم النمو (2005-2009)

كان لزاما على الجزائر تجسيد مشاريع كبرى في جميع القاعات بغية النهوض بالبنية التحتية لترقية البلاد، خصوصا بعد تزايد الإيرادات السنوية وارتفاع أسعار المحروقات، حيث ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 25.94% سنة 2005 بسبب قيام الجزائر بمشاريع كبرى تتعلق بالموارد المائية، الزراعة والصيد البحري وغيرها، لتواصل الجزائر عملية التهيئة والعصرنة للبنية التحتية بتمويل كبير للطريق السيار شرق غرب، ميترو الجزائر، السكنات الاجتماعية وغيرها حيث بلغت 1973.3 مليار دج سنة 2008 بنسبة زيادة 37.55% وزيادة قدرت ب 1139.4 مليار دج عن سنة 2005 بأكثر من النصف، ذلك ما انعكس عكس بالركود النسبي لنفقات التسيير.

### ثالثا: مرحلة توطيد التنمية (2010-2014)

عرفت نهاية المرحلة السابقة وبداية هذه المرحلة تقليص طفيفا في نفقات التجهيز بسبب الأوضاع الاجتماعية والمطالبة بالتشغيل وغيرها، حيث انخفضت معدلات النمو الى 7.15% سنة 2010 بقيمة اجمالية بلغت 1807 مليار دج، الا ان البجوحة المالية التي عرفت الجزائر ساهمة في تجاوز المحنة ومواصلة برامجها التنموية وخصوصا من ناحية السكن التي خصص لقاعها سنة 2012 حوالي 339.7 مليار دج، لتصل بدورها النفقات الى 2544.2 مليار دج سنة 2013 وبمعدل نمو بلغ 11.80%.

### رابعا: مرحلة التنمية الأخيرة (2015-2017)

شهدت بداية هذه المرحلة وصول النفقات التجهيز ذروتها حيث تجاوزت لأول مرة سقف 4000 مليار دينار سنة 2015، بمعدل نمو 38.68% وكانت كل المشاريع التنموية تكملة للبرامج السابقة، خصوصا بعدل الفائض الذي عرفه صندوق ضبط الإيرادات الذي اعتمدت عليه الجزائر

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

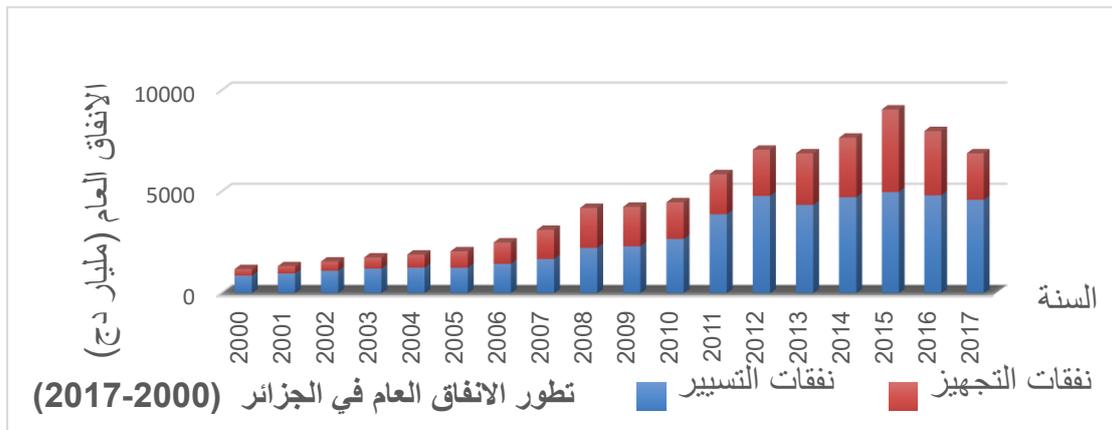
(2017-2000)

بالتجديد لمواجهة انهيار أسعار النفط في السداسي الثاني من 2014 وتمويل ميزانية 2015 بشكل رئيسي، إلا أن الجزائر أجبرت عن التخلي السياسة التوسعية المنتهجة مطلق سنة 2016 حيث سيطر مبدأ ترشيد النفقات على قانون المالية لتلك السنة وما يليها أيضا، حيث عرفت معدلات النمو انخفاضا كبيرا بلغ 22.13% و 27.87% سنتي 2016 و 2017 تواليا، لتتخف نفقات التجهيز بسرعة سنة 2017 إلى 2291.3 مليار دينار، بسبب انقطاع الجزائر عن انشاء العشرات من المشاريع المبرمجة في شتى القطاعات واستكمالها للمشاريع قيد الإنجاز فقط.

### الفرع الثالث: تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر (2017-2000)

شهدت الجزائر خلال الفترة (2017-2000) نمو ملحوظا في الانفاق العام وبشكل متزايد تقريبا بسبب السياسة التوسعية المنتهجة إلى غاية 2015، التي تعتبر فترة هامة غيرت فيها الجزائر من نظرتها تجاه التوسع في النفاق العام.

الشكل رقم 04: تطور الانفاق العام في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 والشكل رقم 02.

نلاحظ ان الانفاق العام عرف تطورا هاما ذلك نتيجة للمشاريع الاستثمارية العديدة التي قامت بها الدولة وتطوير مستوى الأجور، المعاشات، نفقات الوزارات وغيرها، بغية النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث يتبين من الشكل رقم 04 ان حجم الانفاق العام لسنة 2000 كان متواضعا لم يتجاوز 1178.09 مليار دج، ليرتفع إلى سنة 7058.1 بزيادة بلغت 05 اضعاف خلال 12 سنة بسبب تنامي الإيرادات وتوسع الدولة في المشاريع الاستثمارية والنفقات تسيير الدولة وغيرها

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الا انها عرفت تناميا بمعدلات متناقصة في السنتين الموالتين، مع الارتفاع المستمر لمداخيل الجزائر عرف النفاق العام بدوره تزايد وصل الى القمة سنة 2015 بلغ 9052 مليار دينار وهذا الارتفاع يترجم دور الدولة الدائم لإنعاش الاقتصاد الوطني ومع انهيار أسعار المحروقات تقلصت النفقات العامة للجزائر لتتراجع الى 6883.1 مليار دينار سنة 2017.

### المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2017-2000)

تحتوي الجزائر على ثروات طبيعية هائلة وشريط ساحلي يمتد الى 1200 كلم وصحراء شاسعة غنية بالثروات الباطنية، كل هذا جعل من البلد الأول افريقيا من حيث المساحة قبله للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك كون الجزائر غير قادرة على تسيير مواردها وتطوير انتاجها بشكل أمثل يضمن تنمية مستدامة، مما استوجب فتح المجال لتلك الاستثمارات.

### الفرع الأول: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2017-2000)

تسعى الجزائر دائما الى بناء اقتصاد قوي، من خلال تعزيز جهودها الإيجابية نحو الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد، من خلال استقطاب استثمارات اجنبية تحقق الكفاءة الإنتاجية والسياسات الاقتصادية المرجوة.

### الجدول رقم 02: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2017-2000)

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	280	2003	634
2001	1108	2004	882
2002	1065	2005	1145
2006	1888	2012	1499
2007	1743	2013	1691
2008	2632	2014	1488

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

584	2015	2746	2009
1546	2016	2301	2010
1855	السداسي الثالث لسنة 2017	2581	2011

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

([http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf))

-الاونكتاد، التقرير السنوي، 2014، 2017.

([http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_en.pdf))

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (<http://www.andi.dz>).

يتبين من خلال احصائيات الجدول رقم 02 ان حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت غالبا في تزايد وتطور ملحوظ، فالجزائر عملت على تحسين صورتها للعالم خصوصا من الناحية الأمنية التي خلفتها العشرية السوداء، فبدأت بتوفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2001 حوالي 1108 مليون دولار بزيادة تقارب 4 اضعاف، ذلك باستقطاب مشاريع تنمية كبرى واتفاقيات شراكات في شتى المجالات خصوصا من جانب البنية التحتية والمحرقات، لكن سرعان ما عرف الوضع الاستثماري عموما ترجعا في الجزائر بسبب غياب الرقابة والاطار التشريعي المتين، تجلى ذلك في ازمة الخليفة التي انعكست سلبا ليخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الى حوالي 634 مليون دولار، لكن مع مرور الوقت سرعان ما تحسن الوضع الاقتصادي عموما لتعرف الجزائر قفزة نوعية اذ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر سقف 2581 مليون دولار سنة 2011، الا انه عرف بعض انخفاضا ملحوظا في السنوات اللاحقة بسبب تنمية بعض الصناعات المحلية خصوصا في مجال مواد البناء وغيرها فمع الازمة النفطية تراجعت حصيلة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رهيب لتبلغ 584 مليون دولار سنة 2015، الا ان الجزائر تداركت الوضع وغيرت من استراتيجياتها الاستثمارية باستقطاب مشاريع محققة للدخل ذات بعد استراتيجي طويل من خلال مصانع تركيب السيارات، بعض مصانع الاسمنت وغيرها.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة

2016

عرفت سنة 2016 ارتفاعا محسوسا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خصوصا بعد التراجع الرهيب الذي عرفته سنة 2015 بسبب الازمة النفطية، حيث تكمن أهمية التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة أهم الدول المستثمرة ومجالات تمركز هذه الاستثمارات.

أولا: تحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في شتى القطاعات وبشكل متفاوت الا ان اغلب هذه الاستثمارات كانت في قطاع الصناعة لسنة 2016.

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

الوحدة: (مليون دج)

القطاع	عدد المشاريع	القيمة
الزراعة	14	4373
البناء	137	77661
الصناعة	495	1783922
الصحة	6	13572
النقل	25	14820
السياحة	14	113772
الخدمات	130	119139
الاتصالات	1	89441

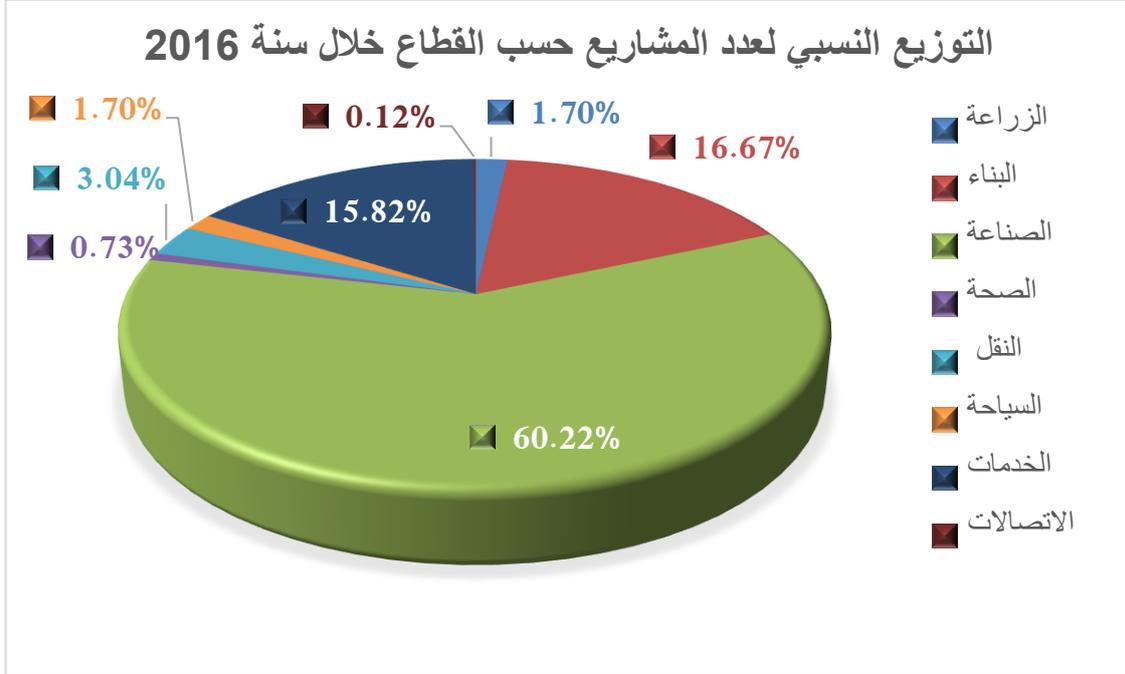
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015>

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 05: التوزيع النسبي لعدد المشاريع حسب القطاع خلال سنة 2016



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

خلال سنة 2016 تمكنت الجزائر من استقطاب 822 مشروع استثماري أجنبي مباشر بقيمة اجمالية بلغت 2216699 مليون دج.

يتضح من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 05، توجه الجزائر نحو استقطاب مشاريع صناعية تجاوزت 60% بقيمة بلغت 1783922 مليون دج، هو ما يعكس التوجه الصريح الذي انتهجت الجزائر في قانون الاستثمار لسنة 2016 لمشاريع الشراكة الصناعية خصوصا في مجال تركيب السيارات والذي سيدير على الجزائر مداخل معتبرة بتغطية السوق المحلية والاتجاه نحو التصدير مطلع 2019، كما عملت الجزائر على انشاء شراكة في شكل معتبر في مشاريع البناء كذا الخدمات لمواصلة النهج المتبع في سنواتها السابقة بنسبة 32.49%، هي نسبة معتبرة خصوصا لتلبية رغبات السوق الوطنية من مواد البناء والتوسع في قطاع الخدمات، اما باقي القطاعات فلم تتجاوز 7.29% بقيمة 313638 مليون دج، هو ما يعكس التخلف الكبير الذي تعاني منه وتصر عليه الجزائر في مجال السياحة خصوصا ورفضها شبه المطلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصحة والاتصالات تحديدا، ذلك ما يبينه الواقع المعاش الذي تعانيه هذه القطاعات العمومية.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

### ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر ما بين الدول الغربية والعربية الا ان تعاملات الجزائر مع الدول الأوروبية يبغي مسيطرا نظرا لأسباب سياسية وجغرافية وغيرها.

الجدول رقم 04: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

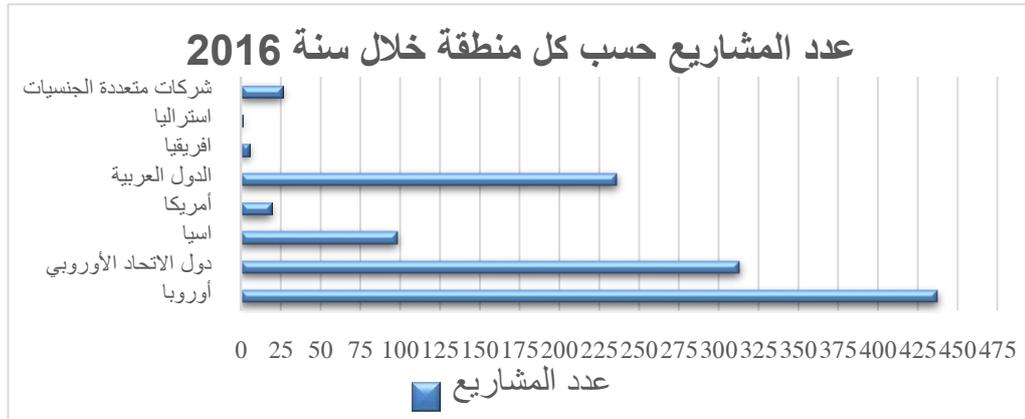
الوحدة: (مليون دج)

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955161
دول الاتحاد الأوروبي	313	677209
اسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
افريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
شركات متعددة الجنسيات	26	24085

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-( <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015> )

### الشكل رقم 06: عدد المشاريع حسب كل منطقة خلال سنة 2016



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

يتضح من خلال المعطيات السابقة ان أكبر تعاملات الجزائر لسنة 2016 هي مع دول أوروبية حيث قدر عدد المشاريع ب 473 بقيمة 955161 مليون دج، تتوزع اغلبها في قطاع الصناعة تليها الدول العربية بإجمالي بلغ 997528 مليون دج بنسبة 45%، موزعة خصوصا على قطاع الخدمات والصناعة البتروكيماوية، اما باقي الدول فهي تساهم بمشاريع متنوعة حسب خصوصية كل استثمار وقطاع.

### المطلب الثالث: انعكاس سياسة الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر (2017-2000)

تعتبر سياسة الانفاق العام اداة مهمة من أدوات السياسة المالية، باعتبارها تسمح بتنشيط الاستثمار وكثيرا ما تعتمد عليها الدولة في ذلك، تسعى الجزائر الى الاعتماد على سياسة الانفاق العام من اجل تحريك عجلة التنمية خصوصا في ظل توفر الإمكانيات المالية خلال الفترة (2017-2000)، التي دفعت بالجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ان توفر بنية تحتية عالية الكفاءة تعتبر من الأساسيات التي يركز عليها المستثمر الأجنبي عند تأسيس مشروعه، لهذا ركزت الجزائر على وضع مخصصات مالية هامة لإنشاء الهياكل القاعدية بدرجة اولى خصوصا في مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2004-2000). الجدول رقم 05: نفقات الهياكل القاعدية والاشغال العمومية خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي الوحدة: (مليار دج)

السنة	نفقات الهياكل القاعدية والاشغال العمومية
2000	50.4
2001	100.7
2002	70.2
2003	73.6
2004	20

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، (<http://www.andi.dz>)

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 07: تطور نفقات الهياكل القاعدية والاشغال العمومية مقارنة مع نفقات التجهيز

(2004-2000)



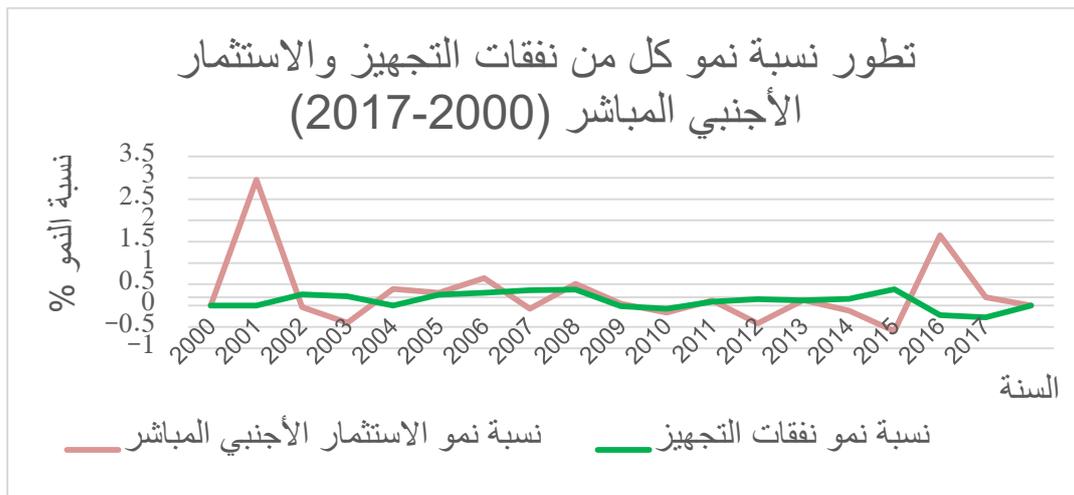
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 05 والشكل رقم 02.

خصصت الجزائر في هذه المرحلة 314.9 مليار دينار خلال هذه الفترة من اجل تطوير الهياكل

القاعدية والمرافق العمومية من اجل توفير المناخ المناسب بخطوة مبدئية واسباسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعطاء صورة أمثل عن الجزائر خصوصا بعد العشرية السوداء، ففي سنة 2001 خصصت الجزائر قرابة 28.17% من نفقات التجهيز للهياكل القاعدية والاشغال العمومية، مما يعزز أهمية هذا القطاع بالنسبة للجزائر.

الشكل رقم 08: تطور نسبة نمو كل من نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر (2000-

2017)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02 والشكل رقم 02.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

يتبين من خلال نسب نمو كل من نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2017-2000)، ان هناك اتجاه عكسي في معظم السنوات في التغيرات الحاصلة بين نسب النمو، يرجع هذا التزامن ذلك الى ان أثر نفقات التسيير يظهر في السنة الموالية، بالتالي هناك تزامن في الارتفاع والانخفاض، هذا ما يشير الى الأهمية التي تمثلها نفقات التجهيز كمتغير يمكن ان يؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عموما يمكن القول ان سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر كانت لها فعالية نسبية بتوفير مناخ استثماري خصوصا مع الوفرة المالية التي عرفتها هذه المرحلة في اغلبها.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

### المبحث الثاني: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

اتسمت السياسة المالية في الجزائر مطلع سنة 2000 بالتوسع الهادف الى محاولة تنشيط الطلب الكلي تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي، فمن ناحية السياسة الضريبية سعت الجزائر الى احداث التدابير الضريبية اللازمة من سنة الى أخرى، علاوة عن القوانين المنظمة للاستثمار الكفيلة بتوفير مناخ استثماري يضمن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر (2017-2000)

عملت الجزائر خلال الفترة (2017-2000) الى تنويع مصادر الإيرادات العامة لمواجهة الابعاء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد اعتمدت على الضرائب على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا خصوصا الجباية البترولية التي تمثل نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات مقارنة الجباية العادية والإيرادات الأخرى.

### الفرع الأول: تحليل تطور الجباية العادية في الجزائر (2017-2000)

على ضوء ما قامت به الجزائر من إصلاحات جذرية على النظام الضريبي، فقد عرفت الإيرادات السنوية للجباية العادية تطورا كبيرا، ازدادت وفرته خصوصا بعد الازمة النفطية 2014، مما ادي بالجزائر الى التركيز أكثر على الجباية العادية من خلال تعديل قوانينها الضريبية.

الجدول رقم 06: تطور الجباية العادية في الجزائر (2017-2000)

الوحدة: (مليار دج)

السنة	الجباية عادية
2000	373.15
2001	444.49
2002	493.1
2003	519.9
2004	580.4
2005	640.3

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

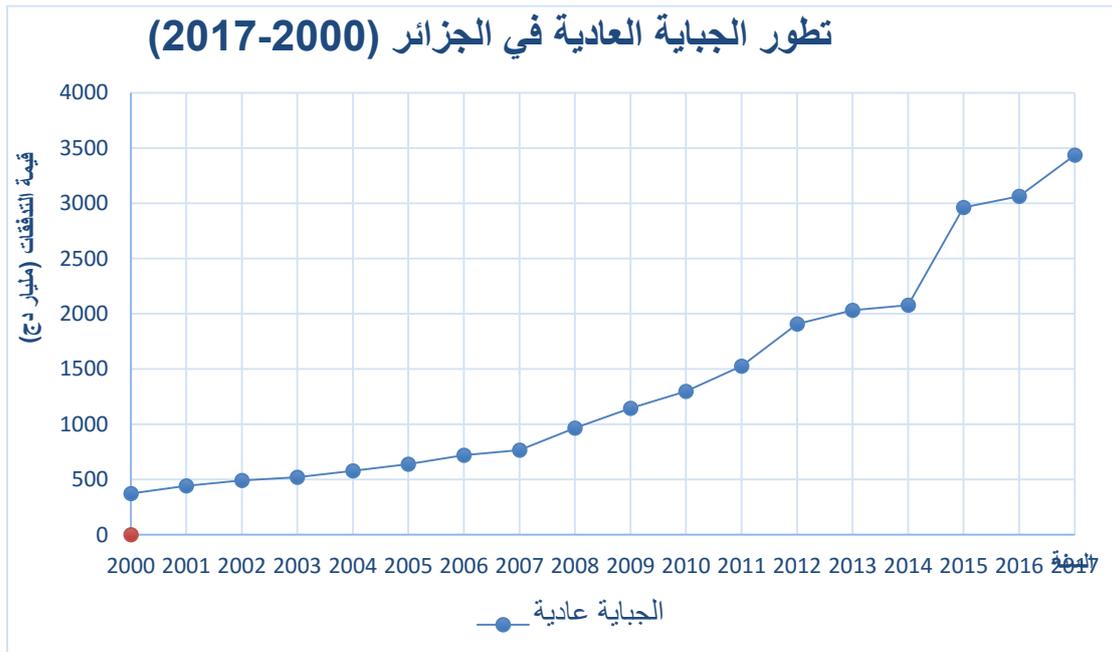
720.8	2006
766.7	2007
965.2	2008
1146.6	2009
1298	2010
1527.1	2011
1908.6	2012
2031	2013
2078.7	2014
2961.7	2015
3064.88	2016
3435.4	2017

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2000-2016.

-قانون المالية 2017.

الشكل رقم 09: تطور الجباية العادية في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

يتبين من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 09، ان إيرادات الجزائر من الجباية العادية في تزايد مستمر على مدار الفترة (2017-2000)، فقد عرفت سنة 2001 حصيلة من الإيرادات الجبائية بلغت 444.49 مليار دج بنسبة نمو بلغت 19.11%، فقد بدأت التشريعات الضريبية تعطي ثمارها لتتجاوز سقف 1000 مليار دج سنة 2009 بزيادة فاقت الضعف عن سنة 2001، بنسبة مساهمة 32.21% من إجمالي الإيرادات الضريبية، يرجع ذلك الى تحرير التجارة الخارجية واتساع نطاق المبادلات، كما اتجهت الجباية العادية نحو الارتفاع وذلك نتيجة التدابير المتخذة خصوصا بعد رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة الى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي، لتصل الى 2078.7 مليار دج سنة 2014، مع تأزم الوضع الاقتصادي بانخفاض أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض الإيرادات من الجباية البترولية، سعت الجزائر الى تدارك ذلك عن طريق التوسع في الجباية العادية، فقامت بزيادة الضرائب بشتى أنواعها على مدار السنتين 2016 و 2017، حيث رفعت الجزائر من الرسم على القيمة المضافة على بعض المنتجات كالوقود وغيرها، كما قامت بفرض الضرائب إضافية على المبادلات التجارية حتى بلغت الجباية العادية سنة 2017 حوالي 3435.4 مليار دج، أي بنسبة 60.95% من إجمالي الإيرادات الضريبية، لتعرف بذلك الجباية العادية قفزة نوعية في الإيرادات ولو كان ذلك على حساب القدرة الشرائية للمواطن.

#### الفرع الثاني: تحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر (2017-2000)

تعد الجزائر من البلدان ذات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسا على العائدات من المحروقات فكلما ارتفعت أسعار المحروقات كلما انعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني، تهيمن الجباية البترولية على الهيكل الضريبي في الجزائر، فهي تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة الا انها لا تساعد في فعالية النظام الضريبي، بحيث ان تقديرات هذه الموارد تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة بعوامل خارجية متمثلة في أسعار المحروقات التي تخضع الى تقلبات سعرية في الأسعار الدولية، بالإضافة الى عدم الاستقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في هذا القطاع.

الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الجدول رقم 07: تطور الجباية البترولية وأسعار النفط في الجزائر (2017-2000)

السنة	الجباية البترولية (مليار دج)	أسعار النفط (دولار)
2000	720	27.6
2001	840.6	24.85
2002	916.4	25.24
2003	1350	28.96
2004	1570.7	38.66
2005	2352.7	54.64
2006	2799	65.85
2007	2796.8	74.95
2008	4088.6	99.97
2009	2412.7	62.25
2010	2905	80.15
2011	3979.7	112.94
2012	4184.3	111.04
2013	3678.1	109.55
2014	3388.3	100.76
2015	1722.9	52.81
2016	1682.55	34.06
2017	2200.1	49.97 (moy tri 03)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2012، 2016.

-قانون المالية 2017.

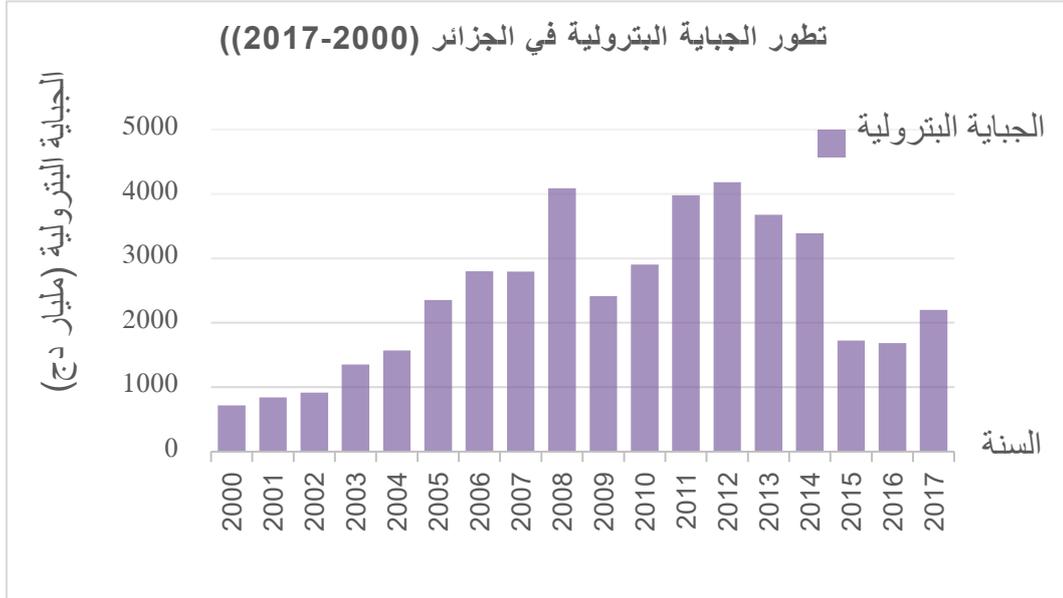
-التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوبك.

-(<http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>)

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 10: تطور الجباية البترولية في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

الشكل رقم 11: تطور أسعار النفط في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

ترتبط إيرادات الجباية البترولية في الجزائر بأسعار النفط، حيث ان هذه الإيرادات أصبحت

تسيطر على ميزانية الدولة بعد سنة 2000، حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية سنة 2001

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

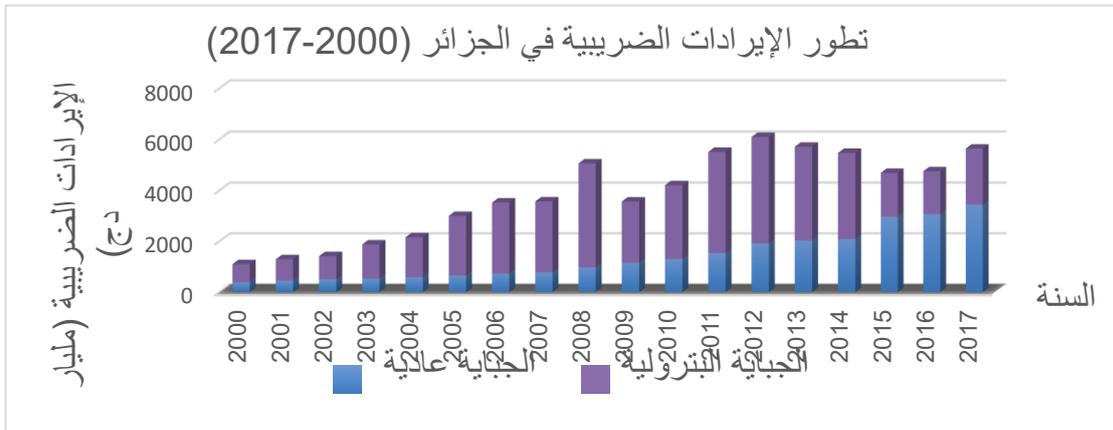
(2017-2000)

حوالي 840.6 مليار دج، لتعرف منحنى تصاعدي في السنوات القادمة تناسبا مع تزايد أسعار النفط التي عرفت قفزة كبيرة خصوصا بعد غزو أمريكا للعراق سنة 2003 وتزايد الطلب على المحروقات، مما دفع الجزائر الى زيادة انتاجها وبالتالي زيادة إيراداتها الجبائية البترولية، فقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 حوالي 65.85 دولار للبرميل محققة الجزائر إيرادات جبائية بترولية بلغت حدود 2799 مليار دج، أي حوالي 79.52% من اجمالي الإيرادات الضريبية لتواصل الجزائر تنمية عائداتها البترولية خصوصا باستمرار عمليات التنقيب وتوسع نشاط الشركات المستخرجة للبترول، مع سنة 2011 بلغت أسعار النفط الى ذروتها حيث كان سعر البرميل 112.94 دولار ولم ينخفض السعر عن مستوى 100 دولار للبرميل خلال السنوات الثلاث الموالية، لتحقق الجزائر إيرادات جبائية عالية بلغت سنة 2012 حوالي 4184.3 مليار دينار بمساهمة بلغت 68.67% من اجمالي الإيرادات الضريبية، لكن مع مطلع 2015 عرفت الإيرادات الجبائية البترولية تراجع كبيرا بلغ 1722.9 مليار دج نظرا لانهايار أسعار النفط وهو ما دفع بالجزائر بإحلال الجبائية العادية للأهمية الكبرى لمواجهة تزايد النفقات العامة، حيث لم تتجاوز الإيرادات الجبائية 35.44% من الإيرادات الضريبية الكلية لسنة 2016 ذلك بعد وصول سعر البرميل من النفط الى حدود دنيا بلغت 34.06 دولار للبرميل.

### الفرع الثالث: تحليل تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر (2017-2000)

تمثل الإيرادات الضريبية الجزء الاغلب لميزانية الدولة والتي لها الأثر الواسع على تغطية نفقاتها.

الشكل رقم 12: تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر (2017-2000)

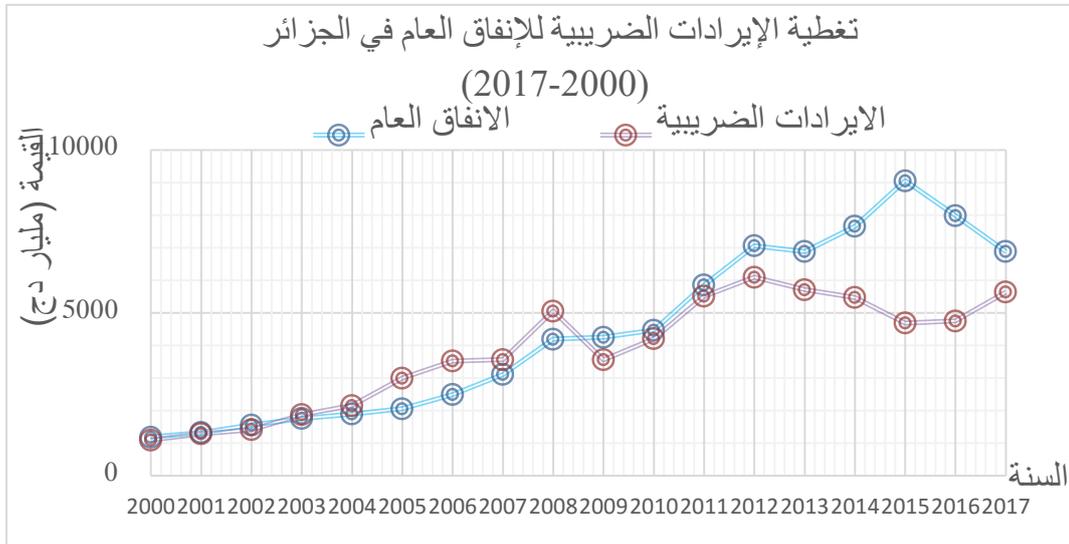


المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06 والجدول رقم 07.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الشكل رقم 13: تغطية الإيرادات الضريبية للإنفاق العام في الجزائر (2017-2000)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الشكل رقم 04 والشكل رقم 12.

يشكل عام يمكن اعتبار الإيرادات الضريبية في تزايد مستمر خلال الفترة (2017-2000) كونها الركيزة الأساسية للميزانية العامة للدولة، الا ان هذه الزيادة في الغالب لا تتناسب مع الزيادة المستمرة في الإنفاق العام مما يجعل العجز الموازني يزداد، خصوصا خلال الفترة (2014-2016)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ارتفاع مساهمة الجباية العادية تبقى ضئيلة ليبقى الارتفاع مرتبطا في اغلب مراحل فترة الدراسة بالجباية البترولية، أي ان هذا الارتفاع يرتبط بعامل خارجي متمثلا في سعر النفط، لذلك يتوجب الرفع من الإيرادات خارج المحروقات، هو ما شرعت فيه الجزائر سنة 2016 بزيادة مساهمة الجباية العادية، الا انه يبقى التحدي الكبير امام الجزائر على المدى الطويل.

## المطلب الثاني: التحفيز الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

عرفت الجزائر خلال الفترة (2017-2000) عدة تشريعات لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من القيود والمعوقات الإدارية والاجرائية، سواء كان ذلك في إطار قانون الاستثمار القوانين المعدلة والمكملة له، او في إطار الاتفاقيات الدولية.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

كما عملت الجزائر على منح امتيازات ضريبية للمستثمر الأجنبي وسعت الى تخفيف العبء الضريبي على هذا المستثمر، مما يعتبر عاملا هاما وفعالا في تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### الفرع الأول: التحفيزات الضريبية التي يتضمنها قانون الاستثمار لسنة 2001

منح المشرع من خلال الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار مجموعة من التحفيزات الضريبية بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، تكمن فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا: خلال مرحلة بدأ الإنجاز للاستثمار

من اهم الحوافز الضريبية التي يستفيد منها المستثمر اثناء مباشرة الإنجاز:  
-الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعبوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

#### ثانيا: خلال مرحلة الاستغلال

-الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة؛  
-الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

### الفرع الثاني: التحفيزات الضريبية التي يتضمنها قانون الاستثمار لسنة 2006

جاء الأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ليتمم بعض أحكام الأمر رقم 03-01، من اهم التحفيزات الضريبية التي جاء بها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>-الأمر 03-01، المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 47، الجزائر.

-المستثمرين من جنسية اجنبية المقيمين بالجزائر يخضعون للضرائب على الدخل الإجمالي بنفس طريقة خضوع المستثمرين من جنسية جزائرية والمقيمين بالجزائر، هذا قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-في حالة دخل حاصل من بيع برامج اعلام الي فان 80% من ذلك الدخل يكون معفيا من الضرائب، هذا قصد تشجيع الابتكار والاختراع؛

-إعفاءات ضريبية مخصصة للسلع والخدمات المصدرة للخارج، قصد تشجيع التصدير.

#### الفرع الثالث: التحفيزات الضريبية التي يتضمنها قانون المالية لسنة 2009

تم عبر هذا القانون مواصلة سياسة التحفيزات والإعانة الضريبية الموجهة لفائدة الاستثمار، من اهم التدابير التي جاء بها<sup>2</sup>:

-تمديد مدة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS وحقوق التسجيل لفائدة عمليات البورصة، تهدف هذه التحفيزات إلى تنمية السوق المالي الذي بإمكانه على المدى الطويل أن يحل محل الدولة في تمويل الاستثمار؛  
-تأسيس تخفيض جزافي في حدود 10% بالنسبة للنفقات المصرح بها غير المبررة، لفائدة الخاضعين للضريبة التابعين لنظام التصريح المراقب؛  
-إلغاء الضريبة على فوائض القيم المطبقة على عمليات التنازل عن الأملاك المبنية وغير المبنية المنجزة بصدد التحويلات العقارية من طرف الخواص.

#### الفرع الرابع: التحفيزات الضريبية التي يتضمنها قانون الاستثمار لسنة 2016

صدر الامر 16-09 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار عدة تحفيزات ضريبية خصوصا بعد الازمة التي تمر بها الجزائر، من اهم ما جاء به هذا القانون<sup>3</sup>:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

<sup>1</sup>-الامر 06-08، المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 46، الجزائر.

<sup>2</sup>-الامر 09-01، المؤرخ في 22/12/2009، المتعلق بتطوير الاستثمار، المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد: 44، الجزائر.

<sup>3</sup>-الامر 16-09، المؤرخ في 03/08/2016، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 46، الجزائر.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لـ 100 منصب شغل إبتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

## المطلب الثالث: انعكاس السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

- ان السياسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر تحمل الكثير من التدابير والإجراءات التي تستهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تدخل في سياسة التحريض الضريبي الذي يحث المستثمرين على الاستثمار.
- خلال الفترة (2017-2000) اتبعت الجزائر لسياسة مالية توسعية كان هدفها الاغلب دعم الحركة التنموية بتوفير مناخ استثمار لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قامت الجزائر بجملة من القوانين المتعلقة بالاستثمار تتضمن حوافز أدت الى تطور جلي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فالحوافز الضريبية جزء من مناخ الاستثمار ولا يظهر انعكاسها باستلزام ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاحات وفق متطلبات الواقع الاقتصادي من اجل الوصول الى الاستقرار المطلوب وقد عملت الجزائر الى معالجة بضع مشاكلها الضريبية من خلال ابرام بعض الاتفاقيات خصوصا في مجال تجنب الازدواج الضريبي.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

الجدول رقم 08: اهم الاتفاقيات المتعلقة بالازدواج الضريبي (2017-2000)

تاريخ الابرام	الاتفاقية	البلد
2001/02/17	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	مصر
2001/07/23	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	كوريا
2002/10/07	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	اسبانيا
2006/03/10	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	روسيا
2007/06/06	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	الصين
2007/06/22	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة	المانيا
2013/12/19	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	المملكة العربية السعودية
2015/02/18	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل ورأس المال	بريطانيا

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>)

ترمي هذه الاتفاقيات الى تجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر والبلدان الأخرى من اجل تدعيم التعاون الاقتصادي وتحفيز انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة. رغم تعدد الإصلاحات الضريبية والاتفاقيات انها لم ترتقي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الى المستويات المرغوبة بسبب تعارض الامتيازات الضريبية مع السياسات الداخلية في الغالب وعدم الكفاءة في التشريعات الضريبية ايضا، حيث ان العبء الضريبي في الجزائر يعتبر من بين العوائق التي لا زالت تواجه المستثمر الأجنبي، فالضريبة على أرباح الشركات تعتبر

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

عالية من حيث المعدل والتي كانت غالب ما تتراوح بين 30% و 25% خلال الفترة (2000-2017)، فالجزائر عملت على تخفيضها أحيانا الى 25% وأحيانا بشكل إعفاءات من دفعها لمدة معينة، الا ان معدلها يبقى مرتفعا ولا يوافق ما يتم تطبيقه على المستوى العالمي والذي يتراوح بين 15% و 20% مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

كما ان اعتماد الجزائر على انتهاج حوافز ضريبية تهدف الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، من شأنه ان ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، كون هذه الامتيازات تمثل أحيانا عبء تتحمله الدولة مما يؤدي الى تقلص في إيرادات ميزانية الدولة عموما واستمرار العجز في الموازنة العامة، فقد عرفت الجزائر خلال الازمة النفطية الأخيرة إصلاحات ضريبية خصوصا سنة 2016، أدت الى توسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة الامتيازات الضريبية، الا انها أدت الى عجز في الموازنة العامة بلغ 1247.6 مليار دج سنة 2017، لذا فانه يستوجب على الجزائر القيام بمنح حوافز للاستثمارات الأجنبية في قطاعات معينة، مثل الزراعة وغيرها التي تعاني من التهميش وضعف المردودية.

الجدول رقم 09: معامل حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في الإيرادات الضريبية

السنة	نسبة نمو الإيرادات الضريبية	نسبة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل الحساسية
2000	-	-	-
2001	17.55	295.71	16.84
2002	9.68	-3.88	-0.40
2003	32.66	-40.46	-1.23
2004	15.03	39.11	2.60
2005	39.13	29.81	0.76
2006	17.60	64.9	3.68
2007	1.24	-7.68	-6.19
2008	41.80	51	1.22
2009	-29.71	4.33	-0.14

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

2010	18.08	-16.20	-0.89
2011	31.02	12.16	0.39
2012	10.64	-41.921	-3.93
2013	-6.29	12.80	-2.03
2014	-4.24	12-	2.83
2015	-14.31	-60.07	4.19
2016	1.34	164.72	122.92
2017	18.70	19.98	1.06

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 02 والشكل رقم 12.

يبين الجدول رقم 09 درجة حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في الإيرادات الضريبية حيث يتم قسمة نسبة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة نمو الإيرادات الضريبية، فإذا كان حاصل القسمة أكبر من الواحد الصحيح (بالقيمة المطلقة، أما الإشارة السالبة فتشير إلى التغيير النسبي لكل سنة سواء في الاستثمار الأجنبي المباشر أو في الإيرادات الضريبية)، فهذا يشير إلى أن التغيير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من التغيير الحاصل في الإيرادات الضريبية، يعني ذلك أن هناك حساسية بينهما، إذا كان الحاصل أقل من الواحد الصحيح، فهذا يدل على أن التغيير الحاصل في الإيرادات الضريبية أكبر من التغيير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي توجد حساسية ضعيفة بينهما، أما إذا كان الحاصل يساوي الصفر يعني انعدام الحساسية بينهما.

منه يتبين أنه توجد حساسية بين التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الضريبية في معظم السنوات، ما عدا سنوات 2002، 2005، 2010 و 2011، التي كانت فيها الحساسية ضعيفة، بذلك فإن السنوات التي توجد فيها حساسية تعني أن التغيرات التي تحصل على الاستثمار الأجنبي المباشر تستجيب بنسبة أكبر من تلك النسبة التي يحدثها الضغط الضريبي، أما في السنوات 2002، 2005، 2010 و 2011، كان هناك تأثير عكسي للضغط الضريبي على التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

عموماً فإنه على صانعي القرار في السياسة المالية في الجزائر إعادة مراجعة السياسة الضريبية مما يتماشى مع الواقع الاقتصادي والتغيرات المعاشة بما يسمح بتنشيط أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل السياسة المالية المنتهجة (2017-2000)

تتوفر الجزائر على كل المقومات التي تجعل منها بلدا يواكب مصاف الدول المتطورة فبالرغم من الجهود المبذولة نحو تحسين مناخ استثمارها، فقد علمت الجزائر على خلال الفترة (2017-2000) انتهاج سياسة مالية تهدف الى الانفتاح على الأسواق العالمية وتوفير البنية التحتية والبيئة التشريعية التي تغري الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي في مجموعها نالت استحسان الهيئات الدولية من خلال المؤشرات الدولية، الا ان الجزائر لازالت تعاني عوائق متعددة يستوجب على الدولة تخطيها في الافاق المستقبلية.

المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار لسنة 2017

من اجل معرفة مكانة الجزائر في الساحة الدولية وتقدير مناخ الاستثمار فيها تصدر العديد من الهيئات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي المباشر عدة مؤشرات تبرز مكانة الدول المعنية بالدراسة.

الجدول رقم 10: الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار لسنة 2017

المؤشر	الرتبة	الدرجة
مؤشر التنافسية العالمي	140/87	3.98
مؤشر الحرية الاقتصادية	180/172	دون قيمة
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	109/87	35

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- مؤشر التنافسية العالمي (<https://goo.gl/ASdAjJ>)

- مؤشر الحرية الاقتصادية ([https://www.heritage.org/index/pdf/2017/book/index\\_2017.pdf](https://www.heritage.org/index/pdf/2017/book/index_2017.pdf))

- مناخ الاستثمار في الدول العربية

(<http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest>)

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

تشير الاحصائيات المبينة في الجدول رقم 10، الى الوضع شبه المتدني الذي يعرفه مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تحتل المراتب الأخيرة في جل التصنيفات العالمية. من خلال تقرير مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017، الذي ارتكز بالأساس على تصنيف 140 دولة من حيث المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن قدرتها في جذب الاستثمارات الأجنبية مما يعكس كفاءة الدولة في أداء مهامها الناجحة على صعيد رفع التنافسية، قد أشار التقرير الى انخفاض معدل انفتاح الدول العربية على الخارج عموما وبشكل خاص الدول المرتبط اقتصادها بأسعار النفط، حيث ان سياسات التحفيز المالي لم تكن كافية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، اذ احتلت الجزائر المرتبة 87 من أصل 140 دولة، بدرجة 3.98، حيث تبلغ الدرجة الأعلى في المؤشر (07) ، بالتالي فان مستوى الجزائر من خلال المؤشر يبقى منخفضا لا يرتقي للتطلعات المرجوة.

كما بين تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017، تناميا للدول العربية في مجال سيادة القانون، الحرية المالية للدولة، انفتاح الاسواق، حرية الاستثمار، التحرير من الفساد وغيرها، ما عدا الجزائر التي تواصل تذييل الترتيب العالمي والعربي، حيث احتلت المرتبة 172 من أصل 180 دولة ومن الدول دون القيمة، ذلك كون الجزائر تعاني من مشاكل في التصنيفات الدولية التي تقوم بها المعاهد الدولية في مجال مناخ الاعمال والاستثمار خصوصا بسبب القاعدة الاستثمارية 51/49 وقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والثامنة افريقيا فيما جاءت هونغ كونغ في المرتبة الأولى عالميا.

جاء في تقرير المنظمة العربية لمناخ الاستثمار لسنة 2017، رسدا للتطورات التي عرفها مناخ الاستثمار في الدولة العربية ومكانتها العالمية، فقد احصى التقرير 109 دولة بينها 16 دولة عربية، من خلال مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، حيث يتميز المؤشر بسمعة إقليمية ودولية نظرا لمصادقيته وتغطيته الجغرافية الواسعة وسهولة استيعاب البيانات لصناع القرار والباحثين في مجال الاستثمار. فالجزائر من خلال هذا المؤشر احتلت المرتبة 84 من بين 109 دولة يتضمنها المؤشر، هذا يعكس صورة الجزائر الرديئة في مصاف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2017-2000)**

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر والمكرسة لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد خلال الفترة (2017-2000) لم تكن تتناسب في حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقعا من وراء التوسع في السياسة المالية من خلال تهيئة المرافق العامة، البنية التحتية، منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب.

**الفرع الأول: عوائق على المستوى المالي**

تعتبر العوائق المالية من بين المشاكل التي تؤثر على نشاط المؤسسات المستثمرة والتي تريد الاستثمار في الجزائر، حيث:

-يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظاما تقليديا يفتقد الى الفاعلية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين؛

-كما النظام المصرفي الجزائري النظام المصرفي الجزائري يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية؛

-يعاني النظام المصرفي الجزائري من ضعف الرقابة والشفافية في منح القروض؛

-عرقلة انتقال رؤوس الأموال، خصوصا تحويل أموال الشركات الأجنبية الى الخارج

-نقص الكفاءة المهنية لدى مقدمي الخدمة البنكية؛

-عدم التكيف مع الطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛

-كما يعاني القطاع المالي من ضعف أداء بورصة الجزائر التي تبقى مجرد بورصة بالاسم فقط؛

-عدم فاعلية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

**الفرع الثاني: عدم استقرار المتغيرات الاقتصادية**

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدم استقرار في التوازنات الاقتصادية، التي تعتبر من أساسيات

اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للدول المصدرة، هو بدوره عائق يكبح من تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر، لعدة عوامل أهمها:

-تدهور قيمة العملة المحلية وعدم استقرار أسعار الصرف، فتتخفص سعر العملة بالنسبة

للمعاملات الأخرى، يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوماً بالعملات الأجنبية كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج؛ -ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث يؤثر ذلك على القيمة الحقيقية للنقود، بالتالي يؤثر ذلك سلباً على المداخيل التي تحققها الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛ -عدم الاستقرار في أسعار الفائدة في الجزائر، مما يتطلب تمويلاً خارجياً وهو الأمر الذي يعتبر عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### الفرع الثالث: عوائق قانونية وإدارية

إن كثرة القوانين وتعددتها وعدم استقرارها في الجزائر خصوصاً مع التعديلات السنوية التي يتضمنها قانون المالية المتعلقة بالاستثمار أو على قانون الاستثمار مباشرة خلال بعض الفترات حيث يعتبر عاملاً طارداً للاستثمار الأجنبي المباشر، يزرع الخوف والشك لدى المستثمرين الأجانب، ذلك أن المستثمر الأجنبي يريد ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح. كما أن نفسي البيروقراطية، تعتبر أحد كوابح قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يرجع ذلك إلى سوء تسيير الإدارات الجزائرية وصعوبة استخراج الوثائق الإدارية، إضافة إلى الكسل الشديد في اتخاذ القرارات القانونية أو تنفيذها بالشكل والوقت المناسبين، الأمر الذي يرهق المستثمر الأجنبي يجعله يستغني عن الاستثمار في الجزائر.

#### الفرع الرابع: غياب الشفافية ومشكلة الوصول إلى المعلومات

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماماً لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير متطلبات السوق وخصائصه بدقة، فضلاً عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أن قرارات الاستثمار رغم ما تجرى عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساساً للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب يتقديهم لمستوى نجاح مشاريعهم الاستثمارية.

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

### المطلب الثالث: تحديات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياسة المالية المتبعة، إلا أن الجزائر تبقى من الدول ذات الاستقطاب الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الإحصائيات الدولية، لذا فعلى الجزائر إعادة تكييف سياستها المالية وفق ما منهاج يضمن كفاءة وترقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمجابهة التحديات المستقبلية، يمكن تبين بعض هذه التحديات في:

### الفرع الأول: العجز المتنامي في الموازنة العامة للجزائر

بالنظر إلى الجزائر فإن العجز الموازني أصبح من أمرا مألوفا استمر لأغلب السنوات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 11: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2017-2000)

الوحدة: (مليار دج)

السنة	رصيد الموازنة
2000	-84.94
2001	-35.94
2002	-141.1
2003	117.1
2004	259.3
2005	941
2006	1030.8
2007	455
2008	862.8
2009	-687
2010	-263
2011	-346.8

## الفصل الثالث: انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2017-2000)

2012	-965.2
2013	-1170.7
2014	-2189.21
2015	-4367.4
2016	-3236.7
2017	-1247.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الشكل رقم 04 والشكل رقم 12.

يتضح جليا ان الفترة (2017-2000) تميزت بعجز في الموازنة العامة للجزائر، باستثناء بعض السنوات من (2009-2003)، يرجع هذا الفائض الى زيادة في الإيرادات البترولية بشكل خاص إضافة الى تقلص لبعض النفقات العامة، لكن التوسع المستمر للنفقات العامة في الجزائر أدى الى استمرار العجز في الموازنة العامة بعد ذلك ليصل الى 4367.4 مليار دج سنة 2015 بسبب الازمة التي تواجهها الجزائر على صعيد الإيرادات النفطية، الذي كاد ان يتفاقم الى عجز اكبر في السنوات المقبلة، الا ان الجزائر قلصت من نفقاتها العمومية بشكل كبير حتى لا تلجا مجددا الى الاستدانة الخارجية. عليه فالجزائر ملزمة على إيجاد مصادر إيرادات متنوعة بديلة عن المحروقات في السنوات القادمة لتحقيق تنمية مستدامة بعدة عن المحروقات، كما عليها الشروع في علمية خوصصة بعض الشركات العمومية التي أصبحت عبء على الموازنة العامة.

### الفرع الثاني: توفير الإطار التشريعي الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت الجزائر بالعديد من القوانين والإصلاحات التشريعية بهدف توفير مناخ أمثل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الا ان بعضها لم يكن مدروسا بعناية لتحقيق الغايات المستقبلية سواء كان ذلك بسبب التعديلات المتكررة الطارئة للمستثمرين او الامتيازات الضريبية الممنوحة في غير محلها أحيانا وتارة أخرى تصبح سببا في تنامي عجز موازنة الدولة، الا ان التحدي الأبرز هو القاعدة الاستثمارية 51/49، التي تعتبر اهم هاجز امام الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: ترشيد الانفاق العام

انتهجت الجزائر ابتداء من سنة 2016 مبادا ترشيد النفقات بعد الصعوبة التي عرفتھا الجزائر لتغطية التزايد المستمر في الانفاق العام، فان اهتمام الجزائر بنفقات التجهيز خصوصا يشير في ظاهره الى التوجه نحو تشجيع الاستثمارات، لكن هذا لا يخدم الأهداف الإنمائية المسطرة بدقة مما يتطلب على الجزائر تحقيق الحكم الرشيد في صرف الانفاق العام.

الفرع الرابع: ترقية الاستثمارات بما يضمن تكريس التنافسية الدولية

في ظل الواقع الاقتصادي المعاش الذي يشهد العديد من التطورات، أضحت الجزائر تتأثر بالصدمات الحاصلة على المستوى الدولي بشكل او باخر، الحقيقة ان الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الاختلالات خصوصا على الصعيد المالي الشيء الذي يجعل منه اقتصادا هشاً، فجل المؤشرات الدولية تشير الى رداءته. عليه فالجزائر ملزمة بتكريس الإمكانيات لمواجهة الاضطرابات المالية التي اثرت ولا زالت تؤثر على سياستها الضريبية والانفاقية، ذلك ان تنافسية الاقتصاد الوطني غير قوية، مقارنة فقط بالدولة المجاورة كالمغرب وتونس، اللتان توفران مناخ مستقربا للاستثمارات، لذا فالجزائر امام تحدي كبير لبناء اقتصاد متين مبني على استثمارات فعالة تضمن تنمية مستدامة وتطويرا للصادرات الشيء الذي يمكن من المنافسة على السوق الافريقية والدولية خارج قطاع المحروقات.

### خلاصة

ان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز اهتمامات الجزائر، فقد سخرت له جملة من الإمكانيات المالية والتشريعية قصد كسر طوق العزلة التي وضعت فيها الجزائر قبل سنة 2000، حيث شرعت الجزائر بإعادة التأهيل والتنمية من خلال التوسع في الانفاق العام الذي كان اثره طفيفا على الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة الى منح جلة من الامتيازات الضريبية وامضاء عدة اتفاقيات دولية عبر التوسع في سياستها الضريبية ايضا، فالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000) ضعيفة من ناحية الفاعلية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، كون الجزائر غير قادرة على تكييف الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل موزع متجانس على كامل القطاعات الحساسة والتي تعاني النقص والتهميش كالزراعة. فنظرا للإمكانيات المالية، الطبيعية، البشرية وغيرها التي توّهل الجزائر لتكون قطب استثماري هام، الا ان الطريق لازال طويلا من اجل إيجاد السبل الكفيلة للحد من العوائق التي جعلت الجزائر بلدا مهمشا من طرف المستثمرين الأجانب.



الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يهدف الى تحقيق اثار مرغبة وتجنب اثار غير مرغبة، كثيرا ما استخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية لتحفيز وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية باستعمالها الأدوات الانفاقية والأدوات الضريبية، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى تقاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة أخرى.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما ان تنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، في ظل ما يسود المحيط الاقتصادي العالمي المتميز بشدة المنافسة، دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ سياسة واضحة ملائمة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجزائر كباقي الدول النامية الأخرى سعت جاهدة خلال الفترة (2000-2017) إلى تحقيق قفزة نوعية والخروج من حالة الركود، ذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر ترمي إلى دفع عجلة النمو والانتعاش، بالاعتماد على السياسة المالية من خلال التوسع في سياسة الانفاق العام، المتجسدة في البرامج التنموية وتهيئة كل المرافق والمشاريع اللازمة والتي خصصت لها اغلفة مالية طائلة طوال فترة الدراسة، أي الاعتماد على رفع وتيرة الانفاق العام مستغلة الوفرة المالية التي عرفتتها هذه الفترة عموما، من جهة أخرى اعتمدت الجزائر على السياسة الضريبية من خلال التوسع في هذا المجال، ذلك بتنويع التحفيزات وسن القوانين المنظمة للاستثمار، التي ساهمت الى حد ما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## 1- اختبار الفرضيات

في ختام هذه الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية المتعلقة بما تم افتراضه مسبقاً:  
-الفرضية الأولى مفادها: يعد الاستغلال الأمثل لأدوات السياسة المالية كفيلاً بتحقيق التطور الاقتصادي للدولة، هذه الفرضية نلتزم خطاها كون السياسة المالية جزءاً مهماً لا يتجزأ عن السياسة الاقتصادية، إذ أنه لتحقيق التطور الاقتصادي لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، فمن خلال الدراسة نجد أن الجزائر تسخر كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف السياسة المالية المسطرة، إلا أنها لم تلحق الجزائر بمصاف الدول المتطورة اقتصادياً؛

-الفرضية الثانية نصت على: نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بتوفير ظروف مناخية شروط اقتصادية، أمنية وسياسية ملائمة، هذه الفرضية صحيحة لأن الظروف المناخية الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني من عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فالدولة المضيفة تسعى إلى اجتذاب هذه العوائق لتحسين مناخ استثمارها، فقد بينت الدراسة أن الجزائر حريصة دائماً على توفير مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإمكانيات المتاحة؛

-الفرضية الثالثة تناولت: تؤثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام، هذه الفرضية مؤكدة من خلال الدراسة، حيث أن الجزائر تهيئ المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام التحفيز الضريبي من جهة والانفاق على البنى التحتية والهياكل القاعدية من جهة أخرى.

## 2- نتائج البحث

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملته من النتائج الأخرى المتمثلة في الآتي:

-لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذه الأهداف؛  
-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية من خلال ما يوفره مزايا تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المضيف؛

-إن التدفقات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تعبر أو لا تعكس القدرات المتاحة والطاقات المتعددة، إذ رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار لازالت هناك مجموعة من المعوقات التي تساهم في تشويه مناخ الاستثمار؛

-لقد كانت السياسة المالية في الجزائر مقيدة الى حد ما خلال الفترة (2000-2017) نظرا الى ارتباطها وتبعيتها لأسعار المحروقات؛

-اعتماد الجزائر على استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة بالأغلب في مجال الصناعة واهمال كبير في العديد من القطاعات الأخرى الحساسة كالزراعة والاتصالات؛

-تراجع مكانة الجزائر في الاحصائيات والمؤشرات الدولية للاستثمار باحتلالها لمراتب متأخرة بسبب مشاكل تشريعية وسياسية.

### 3-التوصيات

استنادا الى النتائج المستخلصة، يمكن وضع جملة من التوصيات الهادفة الى تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياسة المالية المنتهجة، نذكر منها:

-تعزيز المناخ الاستثماري وتوجيه الاستثمارات أكثر نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية والتصديرية؛

-ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم انفاقها الاستثماري وخاصة الموجه إلى تقوية البنية التحتية كذلك الموجه إلى البحث العلمي لأن عدم وجود هذا الانفاق يقلل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة، الصناعة، الخدمات وبالخصوص قطاع الزراعة؛

-القضاء على المشاكل الإدارية (البيروقراطية) التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات؛

-إحلال الجباية العادية وتدعيم التوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني؛

-تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية؛

-ترشيد الانفاق العام وكذا الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الانفاق العام ويعيد الاعتبار لمصادقية الحافز الضريبي، كما يجب ان يتزامن ذلك مع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 4-آفاق البحث

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل في:  
-السياسة المالية ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري؛  
-مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-مدى اهتمام الجزائر بالاستثمار في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات.



## قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب بالعربية

- 1-أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 2-دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
- 3-حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- 4-حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 5-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار النشر النهضة العربية، مصر، 2006.
- 6-سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت، 2000.
- 7-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 1999.
- 8-عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، لبنان، دون سنة نشر.
- 9-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 10-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
- 11-عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
- 12-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 13-عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادي القومي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003.
- 14-عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، مصر، 1992.

- 15- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي مصر، 2010.
- 16- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- 17- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
- 18- لزهو البورقي، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، دار الطفل للنشر، البحرين، 2008.
- 19- محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
- 20- محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2009.
- 21- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
- 22- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 23- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 24- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2008.
- 25- موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، دار مدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 26- نبيل حشاد وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عيد الحميد شومان، الأردن، دون سنة نشر.
- 27- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 28- الهامل أبو الروس، تحليل السياسات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.

- 29- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1999.
- 30- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- 31- يلس شاوش بشير، المالية العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2000.

ثانيا: المذكرات

- 1- بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية-متوسطة -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2006/2007.
- 2- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر- 1994/2004، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، 2006/2007.
- 3- تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية -حالة الجزائر- 1980/2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 4- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، 1998/2008، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تمويل دولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2008/2009.
- 5- خير الدين قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003.
- 6- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2007/2008.

- 7-فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- 8-فرحي محمد، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999/1998.
- 9-لزهر ناشد، اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر - 2010/1986، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان-، 2014/2013.
- 10-محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 11-محمود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر - 2004/1990، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 12-ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم -حالة الجزائر - 2000/1990، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 13-نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
- 14-نورة حسين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

ثالثا: المجالات

- 1-أحمد زكريا صيام، أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثالث، 2005.
- 2-الشوريحي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التسيير والمؤسسة، المعهد الوطني للانتاجية والتنمية الصناعية، الجزائر، العدد: 30، 2006.
- 3-بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقييمه، حالة الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد: 10، 2009.
- 4-بيري نورة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة قالمة، العدد: 01، 2014.
- 5-خالد منظور، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تطويره في ضوء التطورات المحلية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد: 02، 2000.
- 6-دعب الرحيم شبيبي، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد: 01، 2010.
- 7-زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، العدد: 08، 2005.
- 8-مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، مصر، العدد: 42، 2009.

رابعا: المداخلات

- 1-عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18، افريل، الجزائر، 2006.

2- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

خامسا: القوانين والتشريعات

1- المادة 05 من قانون 21/90، المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد: 50، الجزائر.

2- الامر 03-01، المؤرخ في 20/08/2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 47، الجزائر.

3- الامر 08-06، المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 46، الجزائر.

4- الامر 09-01، المؤرخ في 22/12/2009، المتعلق بتطوير الاستثمار، المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد: 44، الجزائر.

5- الامر 09-16، المؤرخ في 03/08/2016، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 46، الجزائر.

سادسا: الكتب بالإنجليزية

1-UNCTAD, **World investment report**, transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Geneva, 1997, p: 106.

2-Victor Terpstra, **International Marketing**, Holt-Sounders, Tokyo, 1981, p: 326.

سابعا: التقارير بالإنجليزية

3-World Bank, World development report 1996 from plan to market, Washington, D.C, Oxford university press, September, 1996, p:14.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1-<http://www.andi.dz>

2-<http://www.bank-of-algeria.dz>

## قائمة المراجع

---

3-<http://dhaman.net>

4-<https://www.finances.gov.ma>

5-<https://goo.gl/ASdAjJ>

6-<https://www.heritage.org>

7-<http://www.oapecorg.org>

8-<http://unctad.org>



## قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017



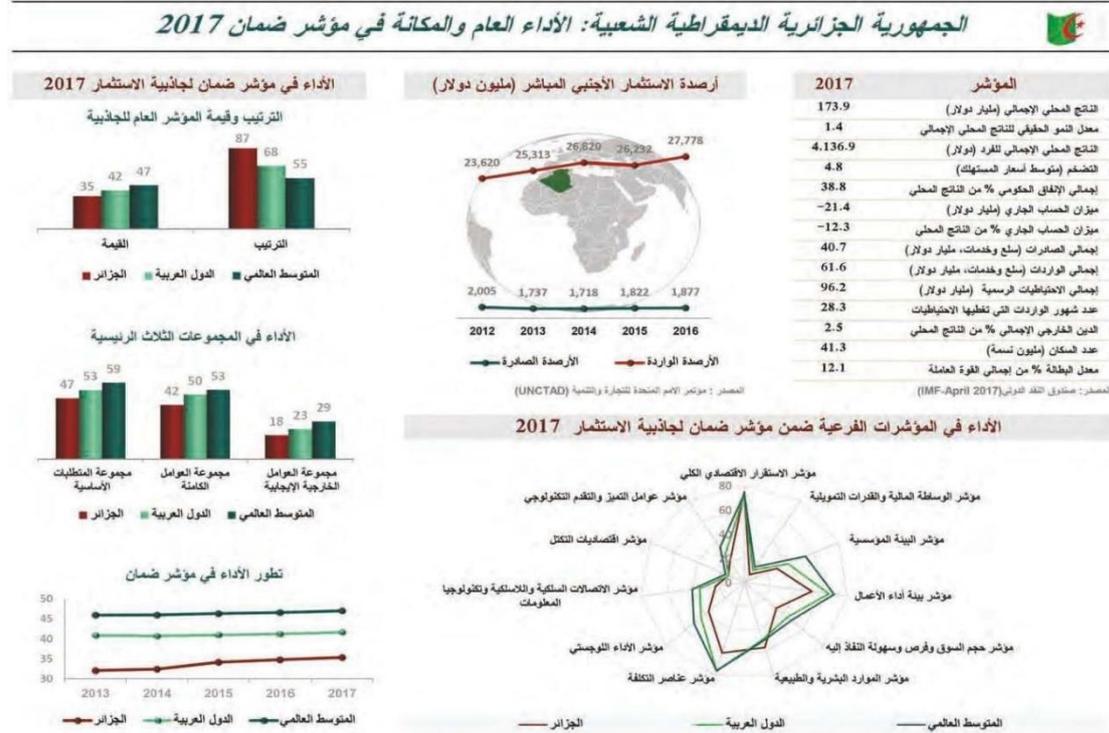
# ALGERIA

Institutional weaknesses continue to undermine prospects for sustained long-term economic development in Algeria. Lingering political uncertainty and a negative attitude toward foreign investment hamper fuller integration into the world economy, and policies to promote or sustain reform have been neglected or even reversed.

The government has made little progress in improving fiscal governance. Structural reforms to diversify the economic base have achieved only marginal progress, and policies to enhance regulatory efficiency and maintain open markets for the development of a more dynamic private sector have not advanced.

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 [https://www.heritage.org/index/pdf/2017/book/index\\_2017.pdf](https://www.heritage.org/index/pdf/2017/book/index_2017.pdf)

الملحق رقم 02: الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2017



الملحق رقم 03: الجزائر في مؤشر مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017

The Global Competitiveness Index 2016–2017 Rankings

Economy	Score <sup>1</sup>	Prev. <sup>2</sup>	Trend <sup>3</sup>	Economy	Score <sup>1</sup>	Prev. <sup>2</sup>	Trend <sup>3</sup>	Economy	Score <sup>1</sup>	Prev. <sup>2</sup>	Trend <sup>3</sup>
1 Switzerland	5.81	1		47 South Africa	4.47	49		95 Lao PDR	3.93	83	
2 Singapore	5.72	2		48 Bahrain	4.47	39		96 Trinidad and Tobago	3.93	89	
3 United States	5.70	3		49 Latvia	4.45	44		97 Tunisia	3.92	92	
4 Netherlands	5.57	5		50 Bulgaria	4.44	54		98 Kenya	3.90	99	
5 Germany	5.57	4		51 Mexico	4.41	57		99 Bhutan	3.87	105	
6 Sweden	5.53	9		52 Rwanda	4.41	58		100 Nepal	3.87	100	
7 United Kingdom	5.49	10		53 Kazakhstan	4.41	42		101 Côte d'Ivoire	3.86	91	
8 Japan	5.48	6		54 Costa Rica	4.41	52		102 Moldova	3.86	84	
9 Hong Kong SAR	5.48	7		55 Turkey	4.39	51		103 Lebanon	3.84	101	
10 Finland	5.44	8		56 Slovenia	4.39	59		104 Mongolia	3.84	104	
11 Norway	5.44	11		57 Philippines	4.36	47		105 Nicaragua	3.81	108	
12 Denmark	5.35	12		58 Brunei Darussalam	4.35	n/a		106 Argentina	3.81	106	
13 New Zealand	5.31	16		59 Georgia	4.32	86		107 El Salvador	3.81	95	
14 Taiwan, China	5.28	15		60 Vietnam	4.31	56		108 Bangladesh	3.80	107	
15 Canada	5.27	13		61 Colombia	4.30	61		109 Bosnia & Herzegovina	3.80	111	
16 United Arab Emirates	5.26	17		62 Romania	4.30	53		110 Gabon	3.79	103	
17 Belgium	5.25	19		63 Jordan	4.29	64		111 Ethiopia	3.77	109	
18 Qatar	5.23	14		64 Botswana	4.29	71		112 Cape Verde	3.76	112	
19 Austria	5.22	23		65 Slovak Republic	4.28	67		113 Kyrgyz Republic	3.75	102	
20 Luxembourg	5.20	20		66 Oman	4.28	62		114 Senegal	3.74	110	
21 France	5.20	22		67 Peru	4.23	69		115 Uganda	3.69	115	
22 Australia	5.19	21		68 Macedonia, FYR	4.23	60		116 Ghana	3.68	119	
23 Ireland	5.18	24		69 Hungary	4.20	63		117 Egypt	3.67	116	
24 Israel	5.18	27		70 Morocco	4.20	72		118 Tanzania	3.67	120	
25 Malaysia	5.16	18		71 Sri Lanka	4.19	68		119 Paraguay	3.65	118	
26 Korea, Rep.	5.03	26		72 Barbados	4.19	n/a		120 Zambia	3.60	96	
27 Iceland	4.96	29		73 Uruguay	4.17	73		121 Cameroon	3.58	114	
28 China	4.95	28		74 Croatia	4.15	77		122 Lesotho	3.57	113	
29 Saudi Arabia	4.84	25		75 Jamaica	4.13	86		123 Bolivia	3.54	117	
30 Estonia	4.78	30		76 Iran, Islamic Rep.	4.12	74		124 Pakistan	3.49	126	
31 Czech Republic	4.72	31		77 Tajikistan	4.12	80		125 Gambia, The	3.47	123	
32 Spain	4.68	33		78 Guatemala	4.08	78		126 Benin	3.47	122	
33 Chile	4.64	35		79 Armenia	4.07	82		127 Mali	3.46	127	
34 Thailand	4.64	32		80 Albania	4.06	93		128 Zimbabwe	3.41	125	
35 Lithuania	4.60	36		81 Brazil	4.06	75		129 Nigeria	3.39	124	
36 Poland	4.56	41		82 Montenegro	4.05	70		130 Madagascar	3.33	130	
37 Azerbaijan	4.55	40		83 Cyprus	4.04	65		131 Congo, Democratic Rep.	3.29	n/a	
38 Kuwait	4.53	34		84 Namibia	4.02	85		132 Venezuela	3.27	132	
39 India	4.52	55		85 Ukraine	4.00	79		133 Liberia	3.21	129	
40 Malta	4.52	48		86 Greece	4.00	81		134 Sierra Leone	3.16	137	
41 Indonesia	4.52	37		87 Algeria	3.98	87		135 Mozambique	3.13	133	
42 Panama	4.51	50		88 Honduras	3.98	88		136 Malawi	3.08	135	
43 Russian Federation	4.51	45		89 Cambodia	3.98	90		137 Burundi	3.06	136	
44 Italy	4.50	43		90 Serbia	3.97	94		138 Chad	2.95	139	
45 Mauritius	4.49	46		91 Ecuador	3.96	76		139 Mauritania	2.94	138	
46 Portugal	4.48	38		92 Dominican Republic	3.94	98		140 Yemen	2.74	n/a	

Legend: East Asia and the Pacific (orange), Eurasia (green), Europe (blue), Latin America and the Caribbean (yellow), Middle East and North Africa (purple), North America (dark blue), South Asia (red), Sub-Saharan Africa (dark purple).

Note: The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments (such as Brexit, commodity price changes, and market volatility) are reflected only in-so-far as they have an impact on data measuring these determinants. The Index should be interpreted in this context.  
 1 Scale ranges from 1 to 7.  
 2 2015–2016 rank out of 140 economies.  
 3 Evolution in percentile rank since 2007.

## قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
المحبة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
التقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السباحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
<b>المجموع</b>	<b>822</b>	<b>100%</b>	<b>2 216 699</b>	<b>100%</b>	<b>119 525</b>	<b>100%</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015>

الملحق رقم 05: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2016

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	437	955 161	71 010
فيما بينها الاتحاد الاوربي	313	677 209	42 649
اسيا	98	163 102	10 567
امريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
<b>المجموع</b>	<b>822</b>	<b>2 216 699</b>	<b>119 525</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015>

الملحق رقم 06: اتفاقيات الازدواج الضريبي

الاتفاقيات والاتفاقيات					
أفريقيا					
أمريكا					
آسيا					
رقم ج.ر	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 40- 2007	-	06/06/2007	06/11/2007	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و على الثروة	الصين
رقم 77- 2002	10	25/11/2002	20/10/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الصين
رقم 44- 2006	-	24/06/2006	24/11/2001	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	كوريا
رقم 40- 2001	20	23/07/2001	12/10/1999	ترقية و حماية الإستثمارات	كوريا
رقم 45- 2002	10	22/06/2002	21/03/2000	ترقية و حماية الإستثمارات	أندونيسيا
رقم 61- 1997	-	13/09/1997	28/04/1995	تجنب الإزدواج الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	أندونيسيا
رقم 15- 2005	10	26/02/2005	19/10/2003	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	إيران
رقم 42- 2001	10	23/07/2001	27/01/2000	ترقية و حماية الإستثمارات	ماليزيا
رقم 17/311	10	02/11/2017	11/03/2008	ترقية و حماية الإستثمارات	طاجكستان
رقم 65- 1994	-	02/10/1994	02/08/1994	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	تركيا

**ج ر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

أوروبا

الدول العربية

اتفاقيات اخرى

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

## قائمة الملاحق

الملحق رقم 07: سعر النفط للسداسي الثالث لسنة 2017

Table No. ( 49 )		جدول رقم ( 49 )			
Spot Prices for OPEC Basket of Crudes US Dollar / Barrel		الأسعار الفورية لسلة خامات اوبك دولار أمريكي / برميل			
	2017	2016	2015	2014	
First Quarter	52.03	29.96	50.33	104.77	الربع الأول
Second Quarter	48.60	42.30	59.90	105.87	الربع الثاني
Third Quarter	49.97	42.89	48.17	100.80	الربع الثالث
Fourth Quarter		47.59	39.70	73.40	الربع الرابع
Annual Average					المعدل السنوي

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2017

<http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>

المخلص

## الملخص

تهدف هذه الدراسة الى البحث في أثر السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تلعب السياسة المالية دورا بارزا في التأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ادواتها: سياسة الانفاق العام، السياسة الضريبية وسياسة عجز الموازنة، وما تحققة من استقرار للهيكلة الاقتصادية والاجتماعي للبلاد، كون الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق العديد من المزايا لاقتصاد البلد المضيف خصوصا. كما تم في الدراسة تحليل السياسة المالية في الجزائر من خلال الانفاق العام والإيرادات الضريبية إضافة الى تبين انعكاس كل منهما على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ابراز مكانة في بعض المؤشرات الدولية للاستثمار.

## الكلمات المفتاحية

السياسة المالية، الانفاق العام، الإيرادات، الاستثمار الأجنبي المباشر.

## Abstract

The aim of this study to look at the impact of the financial policy to attract foreign direct investment, fiscal policy plays a prominent role in influencing the attraction of foreign direct investment through its tools: the politics of public expenditure, tax policy and the policy of the budget deficit and the stability of the economic and social structure of the country, the fact that foreign direct investment to achieve many of the benefits to the economy of the host country in particular.

The study was also in the analysis of the financial policy in Algeria through public spending and tax revenues, in addition to elaborating a reflection both on attracting foreign direct investment, with visibility in some indicators, the international investment.

## Keywords

fiscal policy, public spending, income and foreign direct investment.